مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والخمسون

الجلسة **٤٨٥٣**

الخميس، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ٠٠/١٠

نيويورك

الرئيس:	السيد نغروبونتي	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	إسبانيا	السيد أرياس
	ألمانيا	السيد بلروغر
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد أكرم
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد عطية
	شيلي	السيد مونيوز
	الصين	السيد جانغ يشان
	غينيا	السيد صو
	فرنسا	السيد دوكلو
	الكاميرون	السيد تيجاني
	المكسيك	السيد بوخلتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد طومسون

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2003/996)

03-58667 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن رقم ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسائل من ممثلي ألبانيا وأوكرانيا وإيطاليا وصربيا والجبل الأسود واليابان يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد ساهوفيك (صربيا والجبل الأسود) مقعدا على طاولة المجلس، وشغل ممثلو البلدان الأخرى المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس إلى السيد هاري هولكيري، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد هولكيري إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2003/996 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

في هذه الجلسة سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد هاري هولكيري. وبما أن هذه هي المرة الأولى التي يظهر فيها السيد هولكيري أمام المجلس بصفته الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على الرغم من أنه بالتأكيد ليس غريبا على هذه القاعات، فإني، بالنيابة عن مجلس الأمن، أرحب به ترحيبا حارا.

أعطي الكلمة الآن للسيد هولكيري.

السيد هولكيري (تكلم بالانكليزية): لقد وصلتُ إلى كوسوفو للشروع في مهمتي بوصفي ممثلا للأمين العام قبل أحد عشر أسبوعا. ولم يكد يمضي على وصولي إلى هناك نصف ساعة عندما أطلق شخص أعيرة نارية عديدة على مجموعة من الأطفال الذين كانوا يسبحون في أحد مجاري المياه. وقد نجم عن ذلك مصرع صبيين من صرب كوسوفو وإصابة اثنين بجراح خطيرة في ذلك اليوم في منطقة غورازديفاتش. وربما قُصد بذلك الحادث توجيه رسالة إليَّ. فقد كانت هناك حالات سابقة تزامنت فيها أعمال العنف مع زيارات دولية رفيعة المستوى أو مع حدوث تقدم

دولي كبير بشأن كوسوفو. ومهما يكن الأمر، فإنه لم يؤدِّ إلا إلى تقوية تصميمي على الشروع في مهمتي.

ولقد قمتُ في الأسبوع الماضي بزيارة لمستشفى عسكري في بلغراد حيث كان أحد المصابين بجراح خطيرة، بوغدان بوكوميريك، يتماثل للشفاء. وسألني عن مدى التقدم في التحقيقات. فقلتُ له إن من مسؤوليتنا بذل كل ما بوسعنا لتقديم المسؤولين عن هذه الجريمة إلى العدالة. ولكن، وأنا أردد الرسالة التي أوصلتها إلى العديد من الناس في كوسوفو، قلت له إننا بحاجة إلى تعاون ومساعدة الناس العاديين لنكفل تحقيق العدالة. ومن سوء الطالع أن المحققين، كما في العديد من المجتمعات الأخرى، يواجهون جدارا من الصمت بسبب الخوف والترهيب. إن صديقي الصغير بوغدان وجيله يحتاجون لمستقبل خالٍ من العنف. وإنني على يقين من أن الأغلبية الساحقة من شعب كوسوفو، بغض النظر عن خلفياتها العرقية، تعارض استخدام العنف.

بالإضافة إلى إطلاق النار في غورازديفاتش، وقعت أحداث عنف أخرى مختلفة لا مبرر لها هزت كوسوفو في الأسابيع اللاحقة. وقد أوضحتُ لقادة كوسوفو أن إصدار بيانات الأسى ليس كافيا. وحثثتهم على الخروج من مكاتبهم ليشرحوا لمواطنيهم في المدن والقرى وأماكن العمل والمدارس والأسر أنه يجب وقف العنف. لأنه يضر بكوسوفو. وهناك الكثير جدا من الناس الذين يتحملون بصمت العنف القائم على أساس العرق. ويجب معارضة هذا.

يمكن استئناف الهجمات في أي وقت. فقد يحاول المتطرفون مرة أخرى، من جانب أو آخر، التأثير على التصور الدولي لكوسوفو للتشكيك في أنشطة بناء السلم التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة الأمن الدولية في كوسوفو (قوة كوسوفو)، أو يمكنهم اللجوء إلى أعمال العنف لإثناء الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين عن العودة.

لقد تحسَّن الوضع الأمني العام كثيرا في معظم أنحاء كوسوفو، غير أن جوانب التقدم الكبير التي تتمتع بها أغلبية المجتمع لم يشعر بها الجميع. إذ تتعرض سيادة القانون للانتهاك بشكل صريح في أماكن عديدة في كوسوفو. وستتطلب مكافحة هذه الظواهر مواصلة التعاون الحثيث بين شرطة البعثة وعنصر العدالة، بمشاركة قوة شرطة كوسوفو مشاركة كاملة، وقوة حفظ السلام التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي. وتواصل قوة البعثة القيام بعمل ممتاز لضمان بيئة مأمونة وآمنة في جميع أنحاء كوسوفو. ونحن نعوِّل على الدعم المتواصل والنشيط من هذه الجهات.

وقوة شرطة كوسوفو، التي يبلغ قوامها الآن حوالى ٦٠٠٠ من الرجال والنساء، تتأهل بصورة متزايدة لتولِّي أنشطة أكثر تقدما في أعمال الشرطة. ونتيجة لذلك، بدأت شرطة البعثة في تخفيض وجودها بطريقة تدريجية. وبالمثل، يجري توظيف السكان المحليين في الدائرة القضائية أيضا بشكل متزايد ويزداد توليهم لإدارتها. والاستخدام المقصور على القضاة الدوليين في هيئات المحاكم ينخفض بشكل مطرد حيث يثبت القضاة المحليون جدارتهم في تناول القضايا الصعبة.

لكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتحسين الوضع الأمني في كوسوفو. ولا يزال استتباب الأمن وسيادة القانون يمثلان أولويتي القصوى، لأن كليهما لا غنى عنه للتقدم في العديد من المسائل الأساسية الأخرى، بما في ذلك عودة اللاجئين والتنمية الاقتصادية.

كان لأحداث العنف التي وقعت خلال الصيف الماضي أثرها الخطير على تصور الوضع الأمني بين الأقليات. ومن البديهي، إذا كان المشردون داخليا يخشون على

سلامتهم فلن يعودوا إلى ديارهم. ينبغي ألاّ يُسمح للعنف فيما بين الجماعات العرقية بعرقلة الاتجاه الإيجابي للعودة، الذي دعمته الرسالة المفتوحة التي وقعت عليها المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي في بداية شهر تموز/يوليه، ووجهت إلى الأشخاص المشردين داخليا تحثهم على العودة. وهذا الالتزام الجديد بالثناء زاد دعمه بتخصيص المؤسسات المؤقتة لمبلغ ٧ ملايين يورو من فائض الميزانية الموحدة لكوسوفو لتمويل المشاريع المتعلقة بالعودة. ويمثل هذا أطيب وأكبر تطور بناء.

وبشكل عام، استمر التحسن في حرية التنقل في معظم أنحاء كوسوفو بعد أن وفَّرت بعثة الأمم المتحدة أو يسَّرت خدمات النقل للأقليات. ولا يزال التحدي قائما لضمان إظهار جميع المحافظات، وعلى وجه الخصوص المحافظات التي تتوقع عودة الأشخاص المشردين داخليا إليها، التزاما واضحا بإيجاد مجتمع متسامح ومتعدد الأعراق.

اسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لتذكيركم بأن نجاح عمليات العودة يتطلب التخطيط في الوقت المناسب والتمويل الكافي. وينبغي الإفراج عن اعتمادات المانحين لعام ٢٠٠٤ في أسرع وقت ممكن للسماح بإعداد المشاريع على نحوٍ وافٍ.

ومن بين الأهداف الأساسية الأخرى الحوار المباشر بين بريشتينا وبلغراد. وكان معظم وقتي مشغولا بالتحضير لبدء هذه العملية الهامة. وكان هدفي ترجمة الالتزام السياسي لمؤتمر قمة الاتحاد الأوروبي – غرب البلقان في تيسالونيكي، حيث قبلت بلغراد وبريشتينا عملية الحوار، إلى إطار ملموس وفعال من أجل الاتصالات بين الطرفين.

وثبت أن ذلك يمثل تحديا وجهدا عسيرا. إذ ظل رئيس الوزراء ريكسيبي يشترط دائما لمشاركة حكومته في الحوار أن يقوم على أساس موافقة الأطراف المتحالفة الرئيسية بالإجماع أو توافق الآراء داخل الجمعية الوطنية. وفي رأيي، ويشاطرني في هذا الرأي المجتمع الدولي – أن على الحكومة أن تقرر فورا الاشتراك في المحادثات الفنية. ويتعين على رئيس الوزراء والوزراء المعنيين أن يقرروا دون مزيد من التأخير الطريقة الأفضل التي يمكن للحكومة أن تساهم بها في العملية. وعلاوة على ذلك، جعل بعض القادة السياسيين من ألبان كوسوفو مشاركتهم في أي محادثات مشروطة بإجراء تغييرات في مسؤوليات الحكومة وهياكلها بالإضافة إلى إنشاء وزارات جديدة، وخاصة في المجالات غير المسندة.

لا يمكن أن يكون هناك أي ربط بين عملية الحوار وتعزيز مسؤوليات وهياكل المؤسسات المؤقتة، ومثل هذه المساومة غير مقبولة. فالحوار معيار من المعايير الأساسية التي وافق عليها مجلس الأمن. وفيما يتعلق بنقل المزيد من الاختصاصات فيما يتجاوز الفصل الخامس من الإطار الدستوري، إنني على يقين من أن مجلس الأمن سيوفر التوجيهات الضرورية.

إن فشل الحكومة والأطراف المتحالفة في قبول المسؤولية عن المساهمة في الوفاء بهذه المعايير القياسية ناتج عن البدء في المحادثات في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ بمشاركة اثنين فقط من قادة المؤسسات الثلاث – السيد روغوفا، رئيس كوسوفو، والسيد داشي، رئيس الجمعية الوطنية لكوسوفو. وأشيد بشجاعتهما السياسية وعملهما المسؤول. ومن المؤسف أن غياب الحكومة قد حال دون وجود تمثيل متعدد الأعراق من بريشتينا في اجتماع فيينا. ورغم هذه الحقيقة أرحب بقرار رئيس الوزراء زيفكوفيتش ونائب رئيس الوزراء كوفيتش الحضور.

وقد جلس وفدا بلغراد وبريشتينا على يميني وشمالي في قاعة المؤتمرات التاريخية في المستشارية الاتحادية النمساوية. وحضر الاجتماع عدد كبير مثير للإعجاب من ممثلي المجتمع الدولي في أرفع مستوى.

ومن المعروف أن أعضاء وفد بلغراد وبريشتينا لم يجر بينهم حوار تفاعلي، بل استمع كل طرف، أول الأمر، باهتمام إلى ما أراد الطرف الآخر أن يقوله، وأعطت تعليقاهم في مجالات معينة، مؤشرات مشجعة على إمكانية إحراز التقدم. وما قاله ممثلو المجتمع الدولي انطوى على تشجيع للمشاركين للمضي نحو الحوار، مع التأكيد على أن هذا هو أحد المؤشرات المعيارية الثمانية التي يجب بلوغها قبل بدء المحادثات بصدد الوضع النهائي أو الوضع في المستقبل.

والآن تنحصر مهمتنا في المحافظة على الزخم والتحرك إلى الأمام. ويجب أن تشكل على الفور أفرقة العمل الأربعة بتمثيلها المتعدد الطوائف من جانب كوسوفو لكي تبدأ مباحثاتها التقنية في بلغراد وبريشتينا على مستوى الخبراء. ومن المحتمل لهذه الخطوة أن تكون بدورها معركة صعبة. وأناشد المجلس والمجتمع الدولي بأسره أن يقدما العون المستمر لعملية الحوار. إن نطقهم بصوت واحد مثلما فعلوا في فيينا، هو في غاية الأهمية.

وبينما تمضي هذه الجهود قدما، يتمركز اهتمام المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في خطة مشتركة لتنفيذ المؤشرات الثمانية. ونقوم بالتنسيق الوثيق مع مكتب رئيس الوزراء لصياغة أهداف يمكن بلوغها في إطارات زمنية متفق عليها لتمكين المؤسسات المؤقتة من بلوغ المستويات النموذجية. ولا بد من أن توفر الخطة المشتركة وضوحا لكل من شعب كوسوفو وللمجتمع الدولي بشأن مستويات التقدم وتقييمه.

لقد ركزت مبدئيا على الأمن، وعمليات العودة والحوار والمستويات ولكن هناك تحديات خطيرة في مجالات أخرى أيضا. ويشير الاقتصاد في كوسوفو إلى التقدم. فقد فاقت عوائد الضرائب ورسوم الجمارك التوقعات. وتم الاتفاق مع الحكومة على التغييرات الإدارية الضرورية بشأن أشد مشاكل كوسوفو تعقيدا في المجال الاقتصادي، ألا وهي الإمدادات الكهربائية غير المستقرة. وغير الكافية. وتظل البطالة نحو ٥٧ في المائة عموما، وهي نسبة تزداد بالنسبة للنساء والشباب. والخصخصة ضرورية وهي بدون شك الأمل الوحيد في مواجهة هذا التحدي.

ورغما عن هذا فإن وكالة كوسوفو الاستئمانية تعرب عن مخاوفها حول حصانة موظفيها والإطار الذي ينص عليه التشريع الحالي لتلك الوكالة. وهذا يضر بعملية الخصخصة. ومن الضروري إجراء مباحثات أخرى من أجل تسهيل التنفيذ الفعال لعملية الخصخصة وهي حيوية للتنمية الاقتصادية في كوسوفو.

إن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تشارف على استكمال ما اتفق عليه من نقل الصلاحيات في المجالات غير المتحفظ عليها إلى المؤسسات المؤقتة الحكم الذاتي وأساسها الإطار الدستوري. وعلينا أن نكفل لا نقل الصلاحيات غير المتحفظ عليها بشكل فعال فحسب، بل أيضا بلوغ المؤسسات المؤقتة وضعاً يساعدها على استيعاب المسؤوليات الجديدة والاضطلاع بالكفاءة التقنية الضرورية والعدالة السياسية أيضا.

وتزداد مطالبة زعماء كوسوفو بأن تنقل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو الصلاحيات في المجالات المتحفظ عليها أيضا. وقلت لهم إن تقدم المؤسسات المؤقتة في المجالات المتحفظ عليها بموجب الإطار الدستوري يتعدى تفويضي ويتطلب إجراء من مجلس الأمن. وفي الوقت ذاته، أعربت عن التزامي بالعمل مع الحكومة لدعم فعاليتها بروح المشاركة الحقة. وأوضحت استعدادي للنظر إيجابيا في أمر إنشاء هياكل جديدة قد تدعو الحاجة إليها لهذا الغرض، بما يتمشى دائما مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والإطار الدستوري.

وفي الوقت ذاته، تمضي المرافق الديمقراطية في كوسوفو، على المستويين المركزي والمحلي، في النمو، وهي تزداد تحسنا باستمرار في مهاراتها الإدارية وفعاليتها. وعما قريب، ستتلقى بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو توصيات مجلس أوروبا بصدد اللامركزية في كوسوفو، وموعدها المرتقب منتصف تشرين الثاني/نوفمبر. ولا بد أن تشكل تلك التوصيات أساسا طيبا لتقريب الحكومة الديمقراطية المحلية من الشعب ولزيادة فعاليتها. ومن المحتمل أن تكون عملية اللامركزية معقدة وطويلة وستعتمد على قدرة الممثلين المحليين في الاضطلاع بمسؤوليات إضافية. ورغما عن ذلك، تدعو الحاجة حتى في هذه اللحظة إلى عمل المزيد من أجل تقديم الخدمات الفاعلة لكل المواطنين ولضمان احترام حقوق الأقليات على كل مستويات الحكم.

أنه لمن دواعي القلق الشديد أن سلطات بلغراد ما زالت تقوي الهياكل الموازية في كوسوفو، مثلما أوضحه التعيين الأحادي الأخير من جانب مركز التنسيق لكوسوفو لمن يسمون بالمنسقين الإقليميين والمحليين. وعلى بلغراد أن تعمل مع هياكل كوسوفو وأن تستبدل هذه السياسة غير المقبولة بالتزام تجاه أجهزة الحكومة المتعددة الطوائف حقا في كوسوفو. إن الفشل في تغيير هذا الاتجاه سوف يعرقل تطوير روح تعددية الطوائف الصادقة في كوسوفو.

وما زالت المحاكم الموازية تعمل في البلديات الشمالية وحتى خارج كوسوفو. وهذا حقا غير مقبول. وتتظاهر هذه المحاكم الموازية بأن ولايتها القضائية تمتد إلى كوسوفو. وقد صدرت أوامر اعتقال دولية باطلة من هذه الكيانات غير المصرح لها بالعمل ضد المقيمين في كوسوفو. وتسبب هذا فعلا في مصاعب خطيرة لا يمكن السكوت عنها. وبموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، تناط الولايات القضائية والسلطة على كوسوفو ببعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

إن المستقبل القصير والمتوسط الأمد لكوسوفو غير مؤكد، إلا أن الرغبة الشديدة لدى شعب كوسوفو في العيش في مجتمع مسالم، مستقر، يحترم القانون بالغة الوضوح. إن استمرار التناطح والصراع على المناصب بين السياسيين قبيل الانتخابات في كوسوفو وصربيا والجبل الأسود يعرقل مساعينا لأداء المهام الحيوية من أجل تنفيذ التفويض الصادر لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وتتزايد مشاعر الإحباط لدى الناس إزاء العجز الواضح على معالجة المسائل التي تمس صالحهم. واستمرار معدلات البطالة العالية يعتبر شاغلا هاما. وإن مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة تواصل إلقاء اللوم على ما ترى فيه غيابا للسلطة القادرة على مواجهة هذه الأمور.

هذه التوترات التي سببها استمرار بلغراد في دعم الهياكل الموازية، وإمكانية تجدد الهجمات العنيفة بدوافع طائفية، والمخاوف الناجمة عن هذا التي ما زالت تحول دون عودة الأشخاص المشردين داخليا إلى كوسوفو، كلها تحديات تتطلب منا الحزم في الالتزام بالمبادئ والأهداف التي يتضمنها القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

إن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة الأمن الدولية في كوسوفو والمجتمع الدولي ما زال أمامهم الكثير من المهام في كوسوفو من أجل تأمين بلوغ المستويات النموذجية. وهذا سيمكن مجلس الأمن من تقرير وضع كوسوفو مستقبلا. ونحن نتطلع إلى استمرار مجلس الأمن والمجتمع الدولي في التصدي للتحديات المتواصلة.

السيد عطية (الجمهورية العربية السورية): ينضم وفدي إليكم، سيدي الرئيس، في الترحيب بالسيد هاري هولكيري الموجود معنا اليوم، ويهنئه على تعيينه ممثلا خاصا للأمين العام ورئيسا لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. كما نشكره على الإحاطة الإعلامية المفصلة

والمفيدة التي قدمها لنا حول آخر تطورات الأوضاع في كوسوفو.

ويشعر وفدي بالارتياح لتأكيد السيد هولكيري على الأولويات الأساسية للبعثة المتمثلة في توطيد سيادة القانون، وتحسين الحالة الأمنية، وتعزيز حقوق العائدين والأقليات، وتدعيم التنمية الاقتصادية. ونؤيد تركيز الممثل الخاص للأمين العام على الحالة الأمنية وضرورة تحسينها تفاديا لأية أعمال عنف قد تؤدي إلى تراجع العملية السلمية وتقوض ما تم تحقيقه من تقدم حتى الآن. ونشجع انخراط السيد هولكيري في التحضيرات المؤدية إلى الحوار المباشر بشأن المسائل العملية بين بريشتينا وبلغراد، حيث يمثل هذا الحوار أحد المعايير النموذجية للوفاء بالمعايير اللازمة قبل النظر في مسألة مركز كوسوفو.

إن نقل المسؤوليات غير المسندة الواردة في الفصل الخامس من الإطار الدستوري إلى مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة أمر يدعو إلى الارتياح على أن يتم نقلها بطريقة تدريجية ومنظمة وبالتعاون مع مؤسسات الحكم المؤقتة، آخذين بعين الاعتبار اتخاذ بعض الخطوات في ميدان الحكم المحلي لتحسين فعالية الإدارات البلدية وقدرتها على الاستجابة لاحتياجات السكان المدنيين وتسوية العوائق السياسية التي تؤثر على عمل المجالس البلدية. ونؤكد في هذا المجال على ضرورة أن يتميز التوظيف في مجال الخدمة المدنية بالشفافية والتوازن العرقي بين فئات الشعب كافة في كوسوفو، إضافة إلى تحسين مشاركة المرأة في فعاليات القطاع العام.

ويؤكد وفدي على ضرورة تعزيز حكم القانون وحماية حقوق الأقليات العرقية في كوسوفو، إضافة إلى مكافحة الجريمة المنظمة ومراقبة الحدود ومنع الاتجار بالأسلحة والمخدرات. كما نؤكد على ضرورة ضمان عودة آمنة للاجئين والمشردين داخليا وحرية التنقل التي تسبب قلقا كبيرا للسكان من الأقليات. فازدياد الشعور بانعدام الأمن يؤثر سلبا على عودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم وممتلكاتهم ويسبب تداعيات اقتصادية واجتماعية كبيرة في هذا الإقليم.

ويؤيد وفدي الملاحظات الواردة في تقرير الأمين العام مؤكدا على أن النمو الاقتصادي والتنمية أمران أساسيان لإرساء دعائم الاستقرار في كوسوفو لجذب المستثمرين الإقليميين والدوليين للاستثمار في العديد من المشروعات الاقتصادية التي من شأنها أن تحقق التنمية التي يتطلع إليها شعب كوسوفو.

وفي الختام، يعرب وفدي عن دعمه للسيد هولكيري ويعبر له عن استعداده للتعاون معه ومع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في سبيل تحقيق الأمن والاستقرار في هذا الإقليم وفي منطقة البلقان بأكملها.

السيد دوكلو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): لقد قدم الممثل الخاص إحاطة إعلامية أمام المجلس أشار فيها إلى الأحداث المأساوية التي شهدها منذ تعيينه. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد أننا وللأسف على دراية تامة بلغة القنابل والقتل التي يستخدمها الإرهابيون وسيلة للاتصال. وأود أن أقول أيضا إن ذكرى من ماتوا في ظل تلك الظروف تجبرنا على أن نكون عازمين بصفة خاصة على مكافحة الإرهاب. وأود أن أؤكد من جديد هذا العزم هنا. وأعرب عن الشكر للسيد هولكيري على إحاطته الإعلامية، التي أكدت أولويات وتوقعات كوسوفو.

السيد هولكيري لاحظ في إحاطته الإعلامية أهمية الدور الذي يقوم به الاتحاد الأوروبي. ونحن نؤيد هذا الدور ونوافق تماما على البيان الذي سيلقيه بعد قليل ممثل إيطاليا

بالنيابة عن رئاسة الاتحاد الأوروبي. وإضافة إلى التعليقات التي سيدلي بها ممثل إيطاليا، أود أن أؤكد على النقاط التالية.

أولا، المجتمع الدولي لا يزال مصرا على المضي قدما بشأن هذا الموضوع وفقا لصيغة ”المعايير قبل المركز“. وبعبارة أخرى، يعتقد المجتمع الدولي أنه لا يمكن البدء بمعالجة قضية مركز مستقبل كوسوفو بهدوء وفعالية إلا بعد أن يتم الشعور بالارتياح إزاء التقدم المحرز لاستيفاء كل معيار من المعايير الثمانية. والأهداف معروفة. والوفاء بالمعايير الثمانية التي اعتمدها المجتمع الدولي سيمكن من المضي قدما في بناء كوسوفو عصرية وديمقراطية ومتعددة الأعراق. وإضافة إلى ذلك، ستكون تلك المرحلة هامة لعملية تقريب كوسوفو أكثر إلى الاتحاد الأوروبي. إن تقرير الأمين العام الشامل جدا (S/2003/996) يمكن من تقييم نطاق الجهود التي لا يزال يتعين بذلها في كل مجال من المجالات الثمانية. وآمل أن يؤدي التنفيذ المشترك للخطة التي يجري إنجازها حاليا إلى تمكين مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة من إحراز تقدم نشط في هذا الصدد.

ويود وفدي أن يشير اليوم إلى ثلاثة من هذه المعايير، بدون تحديد أي مرتبة فيما بينها. أولا، فيما يتعلق بالعلاقات مع بلغراد، استُهل الحوار المباشر بين بريشتينا وبلغراد في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ وبفضل جهود السيد هولكيري. ونحن نرحب بهذا التطور، الذي يتوافق مع أولويات المجتمع الدولي فضلا عن الالتزام الذي تعهدت به الأطراف في مؤتمر قمة ثيسالونيكي. ويجب الآن على أفرقة العمل التقنية أن تعمل فيما يتصل بأربعة مواضيع تحظى باهتمام مشترك. ونناشد بلغراد، والسلطات المؤقتة في بريشتينا، أن تشارك بصورة بناءة في ذلك الحوار، بما في ذلك تحديد وفود تمثيلية. وليست هذه مجرد مسألة تنفيذ معيار من المعايير الثمانية؛ ولكنها مسألة تحقيق تحسن ملموس في الحياة اليومية لسكان المنطقة.

ثانيا، أود أن أشير إلى عودة المشردين إلى كوسوفو. نحن ندين العنف الذي وقع هذا الصيف. وقد يكون لذلك العنف أثر رادع، لبعض الوقت، على الراغبين في العودة. وكان من دواعي التشجيع لنا البيانات التي أصدرتها مؤسسات الحكم الذاتي المؤقت بإدانة ذلك العنف. ونحن نرحب بالتزامها العلني المؤيد للعودة. ونأمل أن تتخذ المؤسسات المؤقتة الآن التدابير العملية اللازمة لمنع أي تكرار لذلك العنف، ولضمان أن يكون بإمكان العائدين إلى كوسوفو أن يعودوا في ظروف يسودها الأمن والكرامة الطبيعيين.

أخيرا، اسمحوا لي بأن أتكلم عن هدف بناء مؤسسات ديمقراطية عاملة، وهذا ينطبق أيضا على المستوى المحلي للإدارة. إن تحقيق أهداف المجتمع الدولي يتم إلى حد كبير على المستوى البلدي. ولذلك، نعلق أهمية كبرى على تنفيذ خطة اللامركزية. ونحن نشجع كل أصحاب المصلحة على أن ينفذوا بأسرع وقت ممكن التوصيات التي تصدر بشأن اللامركزية.

في الختام، أؤكد من جديد للسيد هاري هولكيري مدى تقديرنا للعمل الذي يقوم به في الظروف الصعبة في كوسوفو. ونحن نعرف مقدار الاستثمار الذي يتطلبه ذلك العمل، لكننا نعرف أيضا مدى أهمية ذلك العمل لمستقبل كوسوفو ولاستقرار المنطقة بأسرها. وبوسع السيد هولكيري أن يعتمد على تأييدنا التام الثابت. وندعو كل الجهات صاحبة المصلحة إلى التعاون تعاونا بناء معه.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أشارك في الترحيب بالسيد هولكيري في مجلس الأمن وأشكره على إحاطته الإعلامية. ونثني على السيد هولكيري للعمل الذي أنجز في الأشهر الأولى القليلة التي قضاها في منصبه في تنفيذ أحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وعلى وجه الخصوص

ما يتعلق منها بتشجيع التمتع بقدر كبير من الاستقلال الذاتي والحكم الذاتي في كوسوفو. ويبدو أن خطى العمل في عملية نقل المسؤوليات إلى المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي تسير بشكل مرض. ويسرنا أيضا قبول السيد هولكيري للاقتراحات، التي تتمشى مع الفصل الثامن من الإطار الدستوري، والمتعلقة بالنظر في نقل مسؤوليات إضافية يختص بها الآن الممثل الخاص للأمين العام.

ومن التطورات الإيجابية تحقيق تقدم آخر في المناقشات داخل جمعية كوسوفو، بالرغم من الصعوبات القائمة، وإحراز تقدم على مستوى الحكم المحلي. وهنا، مرة أخرى، نهنئ بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على جهودها للتحرك قدما. ومع ذلك، فإن استمرار وجود الهياكل الإدارية الموازية، لا يزال يثير القلق. ومما يثير القلق أيضا مسألتا الأمن وحرية التنقل. وبالرغم من جهود البعثة لتعزيز حكم القانون، لا تزال هناك مشاكل باقية.

ويسرنا أن هناك زيادة في عودة اللاجئين. ومع ذلك من الضروري إحراز المزيد من التقدم بخصوص مسائل أخرى، مثل العودة المستدامة، وحقوق الأقليات والاندماج بين الأعراق. وهنا، بالرغم من التعقيدات التي ينطوي عليها هذا، نؤيد جهود البعثة المستمرة.

وبينما نؤيد جهود البعثة المستمرة لوضع معايير في كوسوفو، لا تزال لدينا تحفظات بشأن نهج ''المعايير قبل الوضع''. إن هذا نهج فريد من نوعه: لم يطبق على أية حالات أخرى في ظروف مماثلة. فلم يطبق نهج ''المعايير قبل الوضع''، على سبيل المثال، في تيمور الشرقية أو أية مناطق نزاع أخرى، مثل أنغازيا أو الصحراء الغربية. ونوافق على أن المعايير هامة، لكنها ينبغي ألا تصبح عقبة غير ضرورية أمام إيجاد حل مبكر لوضع كوسوفو في المستقبل. ونعترف بأن مسألة الوضع في كوسوفو معقدة وحساسة جدا، وقد تتطلب لتسويتها مزيدا من العمل الدؤوب والجاد. ومع ذلك، نرى أن مسألة الوضع يجب أن تعطى أولويتها الواجبة وينبغي أن تفك الصلة بينها وبين المعايير. وينبغي أن يبدأ وضع المعايير بشكل مستقل. ومع ذلك، حتى إذا كان حل مسألة الوضع قد يستغرق بعض الوقت، ينبغي ألا يكون مشروطا بإنجاز المعايير التي قد يكون صعبة التحقيق.

لذلك، تؤيد باكستان تمام التأييد جهود السيد هولكيري في بدء حوار مباشر بين بريشتينا وبلغراد بشأن الأمور العملية. ونأمل أن يكون بالإمكان أن يصبح هذا الحوار، في الوقت المناسب، بمجرد أن يجري، الأساس للمزيد من المناقشات بشأن مسألة الوضع. وهذا يمكن أن يكون بالتوازي مع آليات أخرى، بما في ذلك تلك الرامية إلى السماح لشعب كوسوفو كله بممارسة حقه غير القابل للتصرف. إن مسألة الوضع والمبادئ الهامة التي تقوم عليها من الأهمية بحيث لا يمكن للمجلس أن يتجاهلها أو يؤجلها.

كلمة أخيرة تتعلق بالبعثة. بينما نعترف اعترافا تاما بأن مستقبل كوسوفو ينظر إليه في سياق أوروبي، فإن دور البعثة يجب أن يظل دورا دوليا. وفي هذا الشأن، نود أن نرى توازنا جغرافيا أكبر في تعيين كبار موظفي البعثة، وعلى وجه الخصوص الموظفون الدوليون الأساسيون. وبالمثل، يجب أن تواصل البعثة أيضا السعي إلى الحصول على أوسع دعم دولي ممكن لأنشطتها ومبادرتها الرئيسية، وبخاصة في الأمم المتحدة وبين البلدان المساهمة بقوات.

وفي الختام، أثني، مرة أخرى على السيد هولكيري للإنجازات المحققة حتى الآن، وأؤكد له تأييد باكستان المستمر لجهوده في إحلال السلام، والاستقرار والحكم الذاتي في كوسوفو، مع احترام حقوق الشعب كله.

السيد بلويغر (ألمانيا) تكلم بالانكليزية): أولا، أشارك الوفود الأخرى في شكر الممثل الخاص، السيد

هولكيري، على إحاطته الإعلامية الشاملة. وأثني عليه أيضا لما أنجزه في الأشهر القليلة الأولى من عمله، وأؤكد له دعمنا المستمر له في مهمته الهامة والبالغة الصعوبة.

ثانيا، أود أن أذكر أن ألمانيا تؤيد تأييدا تاما البيان الذي ستدلي به إيطاليا بعد قليل بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

لقد أعادت دورة الحوار المباشر الافتتاحية بين بريشتينا وبلغراد في فيينا هذا الشهر كوسوفو إلى العناوين الرئيسية لوسائط الإعلام. وهذا لأن الحوار المباشر ينظر إليه بحق على أنه يدل على الطرق المؤدي إلى حل لمشاكل كوسوفو الكثيرة. ونحن نشارك السيد هولكيري في الإعراب عن الأسف لأن حكومة كوسوفو لم تكن ممثلة هناك. ونأمل أن يتغير هذا، لأنه لا بديل عن الحوار المباشر الآن. ولهذا، تعلق ألمانيا أولوية قصوى على تشكيل أفرقة عمل فعالة لبدء عملية الحوار المباشر بأسرع وقت ممكن.

اسمحوا لي بأن أبرز بعض التطورات الواردة في تقرير الأمين العام، والتي ذكرها أيضا الممثل الخاص.

إن الوضع الأمني في كوسوفو ما زال يبعث على القلق الشديد. وتفيد التقارير بأن استمرار العنف في كوسوفو، للأسف، تسبب مرة أخرى في مصرع مدنيين أبرياء وأفراد من الشرطة. وأكرر هنا ما قيل في مجلس الأمن في مناسبات سابقة عديدة: إن هذا العنف غير مقبول على الإطلاق. فالتجربة المروعة التي عاشها أبناء كوسوفو أثناء الأزمة الكوسوفية والفظائع التي ارتكبت في الماضي ضد أغلبية سكان كوسوفو الألبان، لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تبرر ارتكاب العنف اليوم ضد أقلية سكان كوسوفو. وأي شكل من أشكال الانتقام العنيف والكراهية العرقية غير مقبول إطلاقا.

إن هذه المشكلة ترتبط ارتباطا مباشرا بالمعايير القياسية وبمسألة مستقبل كوسوفو. وما لم يوضع حد لهذا العنف، وما لم يشعر أبناء كوسوفو من كل الطوائف العرقية بالأمن في كوسوفو، فلن يكون بوسع الأشخاص المشردين أن يعودوا إلى ديارهم. والعودة الآمنة للمشردين تمثل أحد المعايير القياسية التي يتعين استيفاؤها قبل إحراز أي تقدم صوب حل قضية المركز.

وندعو الساسة في كوسوفو أن يعملوا بهمة ونشاط لتبديد مناخ الكراهية، وأن يدينوا العنف حينما يحدث بعبارات قاطعة لا لبس فيها، وأن يشجعوا أفضل أشكال التعاون الممكن بين مختلف الطوائف العرقية والشرطة من أجل حسم جرائم العنف. ومما يبعث على الانزعاج، وكما أشار التقرير والسيد هولكيري أيضا، أنه لم يتم التعرف على أي من المجرمين المسؤولين عن حوادث القتل التي ارتكبت في الآونة الأخيرة.

وفضلا عن إنهاء أعمال العنف، فإن وضع سياسة ناجعة لعمليات العودة سيتطلب وجود خطة سياسية فعالة لإلغاء المركزية. وعلى المجتمع الدولي أن يعطي أولوية عليا لوضع خطة من هذا القبيل في الأشهر القليلة المقبلة، خطة توفر الظروف المؤاتية للوفاء باحتياجات جميع الطوائف. فهذا سيساعد في بناء الثقة وتسهيل المفاوضات بين الأطراف.

ومن ناحية أخرى، ما زالت الهياكل الإدارية الموازية غير القانونية التي تدعمها بلغراد، كما أشار الأمين العام في تقريره وكذلك السيد هولكيري، تواصل عملها وتشكل عائقا كبيرا أمام التقدم. ونحن نتفق تماما مع السيد هولكيري في ملاحظاته عن المحاكم الموازية، فهذه الهياكل الموازية لا بد من التخلص منها فورا.

وفيما يتعلق بموضوع المعايير القياسية، نرى أنه سيكون من المفيد إلى أقصى حد أن تكون كل المعايير مطبقة تطبيقا كاملا في خطة عمل أكثر تفصيلا. فهذا سيساعد على تركيز العمل في كوسوفو على ما هو مطلوب إنجازه،

وسيوفر للمجتمع الدولي أساسا أوضح يقيس به التقدم. ونأمل في أن تتمكن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ومؤسسات كوسوفو من إنهاء العمل على أساس المعايير القياسية النافذة، بأسرع ما يمكن. وهذه المعايير يجب أن ترتبط ارتباطا وثيقا بالتدابير التي يتعين أن تتخذها الأطراف في المنطقة لتعزيز طموحاتها المعلنة بأن تمضي قدما في إطار العملية الأوروبية لتحقيق الاستقرار والانتساب.

وأود أن أدلي ببعض الملاحظات بشأن الصعوبات القانونية التي نشأت فيما يتعلق بخصخصة الشركات المملوكة جماعيا في كوسوفو، والتي أشير إليها في تقرير الأمين العام. خلص مجلس وكالة الخصخصة في كوسوفو - وكالة كوسوفو الاستئمانية - إلى أن عدم الوضوح في النواحي القانونية زاد من عرقلة التقدم في خصخصة الشركات المملوكة جماعيا في كوسوفو. ويبدو أن موظفي الوكالة، بل الواقع وجميع موظفي الدعامة الرابعة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ليسوا مشمولين حاليا بحصانة الأمم المتحدة. وعليه، فإن الموظفين فرادى يمكن أن يعرضوا أنفسهم وكذلك الوكالة لمسؤوليات لا يمكن قبولها. وهذه المشكلة يتعين حلها على وجه السرعة. وحسب فهمنا، فإن الدعامة الرابعة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بما في ذلك وكالة كوسوفو الاستئمانية، تشكل جزءا لا يتجزأ من بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، شأنها شأن الدعامات الأخرى. ونأمل في أن تجد الأمم المتحدة وإدارتها القانونية حلا لهذه المشكلة في القريب العاجل.

إن الخصخصة السريعة - ونحن نوافق على ما قاله السيد هولكيري بشأن هذه النقطة - مسألة لا بد منها للاستفادة على النحو الأمثل، اقتصاديا، من الأصول التي تملكها كوسوفو. والتقدم الاقتصادي لا غنى عنه لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي. ومن الضروري، إذن، ألا تتخلف عملية الخصخصة كما تخلفت حتى الآن، وأن تحرز تقدما سريعا.

اسمحوا لي بأن أنهي ملاحظاتي بالعودة إلى موضوع الحوار المباشر. وأملنا أن نرى دورات الفريق العامل تبدأ عملها في الشهر المقبل في جميع المجالات. فالحوار المباشر، فضلا عن كونه أحد المعايير القياسية، هو السبيل الأمثل الوحيد لبناء الثقة بين الأطراف.

وأفرقة الخبراء ستعالج مشاكل - مثل نقص إمدادات الكهرباء وصعوبات السفر عبر الحدود - إذا تم تذليلها ستحدث فرقا حقيقيا في حياة الناس العاديين. وقد سرني أن أسمع من السيد هولكيري أن تقدما يجرى إحرازه في هذا الصدد. ومع ذلك، نفهم أن ثمة قدرا كبيرا من عدم الثقة ما زال قائما بين الأطراف، الأمر الذي قد يجعلها مترددة. ونعتقد أنه يتعين عليها أن تركز على الإنجازات الإيجابية العديدة التي يمكن أن تحرزها لصالح مواطنيها، إذا ما دخلت الآن في حوار مع بعضها بعضا.

ختاما أقول إن ألمانيا تقف على أهبة الاستعداد للمساعدة في تيسير هذا الحوار، ولكن نجاحه، بطبيعة الحال، يرجع إلى الأطراف ذاتها.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أسوة بزملائنا، ندين بالعرفان للأمين العام على تقريره. ويسعدنا أن نرحب بهاري هولكيري، ونعرب عن امتناننا له على الإحاطة التي وافانا بها.

إن التقييمات الواردة في التقرير، وتلك التي عرضها الممثل الخاص للأمين العام، تتوافق إلى حد بعيد مع رأينا في العمليات الجارية حاليا في كوسوفو. وقد أكدنا أكثر من مرة على هذا الرأي في جلسات مجلس الأمن.

وما زلنا نعتقد أنه، على الرغم من بعض التغيرات الإيجابية التي حدثت بشأن تحقيق قدر ملموس من الاستقلالية

والحكم الذاتي في المقاطعة، عملا بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، لا يزال عدد من القضايا المهمة بعيدا كل البعد عن الحل. والمطالب الأساسية لذلك القرار لم تنفذ بعد، وخصوصا ما يشير منها إلى أهالي كوسوفو من غير الألبان وعودة اللاجئين والمشردين داخليا.

ولا يتوفر أمن متكافئ ويعول عليه بالنسبة لكل سكان المقاطعة. ولا توجد حقوق وحريات أساسية متكافئة لكل فرد، بما في ذلك الحق في شروط عادلة للحصول على وظيفة. ولا يوجد تمثيل كاف للأقليات، وبالذات الأقلية الصربية، في هياكل مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة.

وعلى الرغم من الهبوط الشامل في معدل الجريمة، هناك حوادث خطيرة تنطوي على عنف ما زالت تقع، بما فيها حوادث ذات دوافع عرقية واضحة. ومما يؤسف له أن الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب مجموعة كاملة من الجرائم الشنيعة ضد ممثلي الطائفة الصربية في المقاطعة لم يتم التعرف عليهم حتى الآن، ومن ثم، لم يعاقبوا على النحو الواجب. ويكفي التذكير هنا بمصرع أسرة صربية في أوبيليتيسن وهجوم مسلح وقع على أطفال مدارس صربيين في غوارازديغاتسن. وهذه الجرائم لا مبرر لها ولا تعدو كونها من مظاهر الإرهاب. وننوه بالخطوات المتخذة من قبل الوجود الدولي لاعتقال المذنبين ومحاكمتهم.

ومع ذلك، لا يسعنا إلا أن نسجل أيضا أنه حتى التغييرات الإيجابية القليلة التي استجدت في حالة الأقليات وفي دعم عملية عودة اللاجئين غير الألبان إلى المقاطعة، وهي تغييرات أشار إليها التقرير، كان معظم الفضل في إحداثها يرجع إلى الضغط المستمر الذي مارسه المجتمع الدولي.

نتفق تماما مع وجهة نظر الأمين العام المتمثلة في أن بيانات زعماء مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة عن التزامهم بتعدد الإثنيات يجب أن تدعم بأفعال. للأسف، فإننا نرى أن هذه المؤسسات كثيرا ما تتجاهل، في ممارساتها العملية، مصالح الأقليات ولا تسارع إلى تحمل المسؤوليات التي يجب أن تتحملها في نقل ما يسمى الصلاحيات غير المخصصة، تمشيا مع الإطار الدستوري والقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

شأننا شأن أعضاء المجلس الآخرين، نحن مقتنعون أن الحلم ببناء مجتمع ديمقراطي متعدد الإثنيات في كوسوفو سيظل يتعثر ما لم تحدث تغييرات جذرية نحو الأفضل. وهذا سيخلق أوهاما غير صحية في أذهان القوى المتطرفة التي لا تزال موجودة في المنطقة، مما يهيئ بدوره أرضية خصبة لمزيد من العنف.

بالنسبة للإبقاء على بعض عناصر الهياكل الموازية في كوسوفو، يجب أن تُحل هذه المشكلة على أساس اتفاقات مقبولة لدى الجميع. ومن المهم أن تؤدي هذه الاتفاقات إلى تلبية الاحتياجات اليومية لجميع المجتمعات الموجودة في كوسوفو - لا سيما الأقليات.

إننا نشيد بالسيد هاري هولكيري للمساعدة التي قدمها في تنظيم الاجتماع الذي عقد في فيينا في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر بهدف بدء حوار مباشر بين بلغراد وبريشتينا حول المشاكل العملية التي تهم الطرفين. ونلاحظ أن كلا الجانبين أعلنا، في اجتماع فيينا، عن تأييدهما للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لبدء هذا الحوار، وأكدا مجددا استعدادهما لتيسير إحراز تقدم في أفرقة العمل.

بديهي أنه لا يسعنا إلا أن نعرب عن أسفنا لرفض رئيس الحكومة المؤقتة، السيد ريجبي، المشاركة في اجتماع فيينا. ومع ذلك، نأمل أن تبدأ المناقشات قريبا في أفرقة العمل حول القضايا العملية، مثل عودة اللاجئين والمشردين داخليا، وتحديد مصير الأشخاص المفقودين والتعاون في مجال الطاقة والنقل والاتصالات، ونأمل أن تدور المناقشات في مناخ غير سياسي وجدي وبنّاء.

بصورة أساسية، ينبغي أن تهدف الجهود الدولية إلى تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) تنفيذاً كاملاً وعلى أساس مبدأ ''وضع المعايير قبل تحديد المركز'' الذي اتفق عليه؛ والنظر في الجوانب السياسية لمشكلة كوسوفو - بما فيها مركز كوسوفو في المستقبل - سابق لأوانه في هذه المرحلة. وسيظل الاتحاد الروسي يشارك بفعالية في الجهود المشتركة الرامية لإيجاد حل عادل ومتوازن ودائم لمشكلة كوسوفو.

السيد تيجاني (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): أشكركم يا سيادة الرئيس على مبادرتكم إلى تنظيم هذا الحوار المفتوح حول كوسوفو. فقد كان هذا الإقليم في الحقيقة محور نشاط دبلوماسي مكثف على مدى الشهور الأربعة الماضية. ومما لا شك فيه أن تعيين السيد هاري هولكيري ممثلا خاصا جديدا للأمين العام كان حدثا رئيسيا. ووفدي سعيد لوجوده اليوم ليقدم لمجلس الأمن إحاطة شاملة عن التطورات في حالة كوسوفو. وأود اغتنام هذه الفرصة لأؤكد له مجددا على دعم الكاميرون له في ولايته الصعبة وجهوده التي لا تكل الرامية إلى تشجيع عملية المصالحة، وتحسين حالة سيادة القانون والأمن، وتشجيع عودة اللاجئين والمشردين وتعزيز حقوق الأقليات، وتهيئة وتعزيز الظروف لتحقيق تنمية اقتصادية يستفيد منها الجميع. ويشكر وفدي الأمين العام على تقريره الشامل والمفيد جدا (S/2003/996).

في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، استهل لأول مرة وعلى أعلى مستوى حوار سياسي مباشر بين سلطات بلغراد وسلطات بريشتينا. ونأمل أن تكون هذه الخطوة حاسمة في تهيئة مناخ من الثقة بين الأطراف، على الرغم من عدم مشاركة الحكومة، التي ندعوها إلى المشاركة بسرعة. وفي الحقيقية، يجب أن تظهر الأطراف شجاعة سياسية وشعورا كبيرا بالمسؤولية. فهذان العنصران يمكن أن يجعلا الحوار متسقا وأن يفتحا آفاقا جديدة للمصالحة والسلام. وينبغي أن يكون هذا الزخم الجديد المبشر بالأمل مصدر إلهام وأن يعجّل في المفاوضات في أفرقة العمل الأربعة المعنية بالطاقة والأشخاص المفقودين والعودة والنقل والمواصلات، بغية تحقيق نتائج حاسمة بسرعة في الجوانب العملية التي يمكن أن تجعل الحياة في كوسوفو أكثر يسرا.

أود أن أذكّر بأن بلدي يعلق أهمية على مبدأ ''وضع المعايير قبل تحديد المركز''. وهذا هو سبب اعتقادنا الراسخ أن النهج الذي اتخذ في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر في فيينا نهج جيد. ويمكن للمجتمع الدولي أن يسترشد بهذا النهج في سعيه لإيجاد حل معقول ودائم لمشكلة الوضع النهائي لكوسوفو. ونعتقد أنه لا يمكن تحقيق هذا الحل إلا إذا استوفيت المعايير بالكامل. إلا أن بدء الحوار المباشر بين بلغراد وبريشتينا حول المسائل العملية المهمة لكلا الطرفين ينبغي ألا يحجب الجهود المثيرة للإعجاب التي تبذل في إطار مؤسسات الحكم الذاتي في إقليم كوسوفو.

صحيح أنه لا يمكن إنكار التقدم الممتاز الذي أُحرز في إقليم كوسوفو الذي لا يمكن التنبؤ به، ونحن نرحب بهذا التقدم. ولكن، مهما كان هذا التقدم، فإنه لا ينبغي أن يقلل من يقظتنا ولو للحظة. وفي الحقيقة، يتضح من تقرير الأمين العام ومن حصيلة إحاطة السيد هولكيري الأولية أن العنف في كوسوفو ضد الأقليات لا يزال واقعا حيا، وتتجلى تأثيراته في تدني معدل عودة المشردين وفي زيادة حدة عدم التسامح وسلوك الاستبعاد، لا سيما بالنسبة للشباب وفي خدمات التعليم والصحة. وما لم نتصرف بحرص، فإن هذه المواقف يمكن أن تزيد الصدع الاجتماعي الموجود. ويجب أن تقوم سلطات كوسوفو المؤقتة بعمل كل ما هو ممكن لكبح هذه الاتجاهات وتعزيز دمج الإثنيات المتعددة والثقافات المتعددة، لا سيما في هذه الفترة، حيث توجد آمال كبيرة على الصعيدين السياسي والاقتصادي. وهذه السلطات، التي نُقل إليها للتو ١٩ اختصاصا من

الاختصاصات التي كانت مخصصة لممثل الأمين العام، تمشيا مع الإطار الدستوري، وتستعد لتلقي ١٣ اختصاصا آخر قبل نهاية عام ٢٠٠٣، ينبغي لها أن تطمئن المجتمع الدولي. وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى الحالة الأمنية في إقليم كوسوفو، حيث يجب شجب ومكافحة تصاعد حدة العنف – ضد الأقليات بصورة رئيسية، لأنه قد يعصف في نهاية المطاف بكل ما أُحرز من تقدم في عودة المشردين، ويقضي على الآمال الكبيرة التي أحياها اجتماع فيينا.

من المؤكد أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لا تزال ملتزمة بتصميم بترسيخ سيادة القانون وتوفير مؤسسات قضائية لكوسوفو مستوفية للمعايير الأوروبية. ولكن حتى بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ليست في منأى عن أعمال الهجوم، التي تسببت لأول مرة في مقتل رجال شرطة دوليين. وهذا يثير مرة أخرى مسألة أمن موظفي الأمم المتحدة والموظفين المرتبطين بها وموظفي المنظمات الإنسانية، وهذا في حد ذاته شاغل رئيسي لوفدي. ونخشى أيضا أن تكون موجة العنف الجديدة موجهة. وإذا استمرت، فإنها قد تضعف حماس المجتمع وتضر إلى الأبد بعملية المصالحة والتطبيع بين الاثنيات المتعددة في كوسوفو. وسيكون هذا نصرا واضحا للمتطرفين من جميع الفئات. يجب ألا يستسلم المجتمع الدولي لهذا الواقع. ويجب أن ينبثق أي تدبير يُتّخذ من توصيات الذين لهم صلاحيات على الأرض والذين يعايشون حقائق كوسوفو اليومية.

في الختام، يود وفدي أن يعبر عن تقديره للسيد هولكيري، الممثل الخاص للأمين العام، على العمل الممتاز الذي أنجزه في هذه الفترة الزمنية القصيرة. ونكرر الإعراب عن الشكر والتشجيع لجميع أعضاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، الذين يخاطرون بحياتهم يوميا للعمل دون كلل لتحقيق المصالحة في كوسوفو.

السيد أرياس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): تود إسبانيا أن تعرب عن التقدير والامتنان للسيد هولكيري على الإحاطة الشاملة التي قدمها لمجلس الأمن. وتؤيد إسبانيا تماماً البيان الذي سيدلي به الممثل الدائم لإيطاليا في وقت لاحق نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إننا نعتقد أن الأولويات التي حددها الأمين العام لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وتم تأكيدها بمناسبة تعيين الممثل الخاص ما زالت سارية بالكامل. وإعادة سيادة القانون وتحسين الحالة الأمنية واحترام الأقليات – إذ أن الأعمال الإرهابية ضد الأقليات جديرة بالشجب بشكل خاص – والتنمية الاقتصادية، جميعها أهداف ينبغي أن تظل في جدول الأعمال، لأن نجاح البعثة سيتوقف على إنجاز تلك الأهداف.

ونرى أن ثمة ثلاثة عناصر أساسية يجب أن تؤخذ في الحسبان إن أردنا إنجاز تلك الأهداف.

أولاً، لا بد أن تعمل المؤسسات الانتقالية للحكم الذاتي وبعثة الأمم المتحدة معا بغية تحقيق تلك الأهداف. وفي هذا الصدد، ينبغي أن نؤكد للجانب الألباني أنه لا يمكن أن يكون شريكا على طاولة المفاوضات وخصماً في الميدان – وهو ما يثير الشك في فساد بعثة الأمم المتحدة ويوجه تحذيرات إلى الممثل الخاص فيما يتعلق بالسياسات التي ينبغي أن ينتهجها.

ثانياً، تؤيد إسبانيا سياسة ”المعايير قبل المركز“ تأييدا تاما. وتحديد معايير مرجعية موضوعية وتنفيذها أمران ضروريان إن أريد لتلك السياسة أن تطبق بالكامل من خلال خطة العمل. ويجب أن يتم نقل السلطات بطريقة منظمة في جميع المناطق، لا بالنسبة لقضايا العدالة الداخلية فحسب، بل وفيما يتعلق بالخصخصة وإدارة المسائل المالية والجمارك أيضا.

ثالثا، نعتقد أنه لا بد من مواصلة الحوار بين بريشتينا وبلغراد، وعلى الجانبين أن يضاعفا جهودهما لتحقيق ذلك. وغياب أطراف أساسية عن هذه العملية أمر نأسف له بشدة، ولكن يجب ألا يغيب عن بالنا أن المبدأ الرئيسي في كل المفاوضات هو عدم وضع شروط مسبقة لا يرضى عنها الجانب الآخر. ولهذا السبب، ندعو إلى تكوين مجموعات العمل الفنية دون إبطاء كيما يمكن للسكان أن يشهدوا نتائج ملموسة على أرض الواقع في أقرب وقت ممكن.

أخيرا، أود أن أسأل السيد هولكيري عن المؤسسات الموازية وعودة اللاجئين. وسنكون ممتنين إذا أوضح لنا أسباب استمرار تلك المؤسسات وهل اتخذت إجراءات للقضاء عليها. ثانيا، أود أن أطلب من الممثل الخاص أن يشرح لنا لماذا لا يزال معدل عودة اللاجئين متدنياً إلى هذا الحد ودور السلطات المحلية والحالة الأمنية في هذا الصدد.

وختاما، أود أن أشكر السيد هولكيري مرة أخرى على العمل الجدير بالثناء الذي يقوم به.

السيد صو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): يود وفدي أن يرحب بالسيد هاري هولكيري وأن يشكره على إحاطته الوافية، التي وفرت لنا مزيداً من التفاصيل بشأن تطور الأوضاع في كوسوفو. وكان سرده بشأن الحالة هناك مشجعا من جوانب عديدة. ومع ذلك، لا بد للمجتمع الدولي وشعب كوسوفو بصفة خاصة أن يضاعفا من جهودهما لتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

أما فيما يتعلق بعمل المؤسسات الديمقراطية، فإن وفدي يقدر قرار السيد هولكيري بمواصلة سياسة ”المعايير قبل المركز“ بشكل حاسم، إلى جانب قيام بعثة الأمم المتحدة بنقل كل المسؤوليات الواردة في الفصل الخامس من الإطار الدستوري تدريجيا. ونقدر أيضا تحسن العلاقات بين الحكومة والجمعية ومشاركة كل المجموعات السياسية في اجتماعات الجمعية؛ وإنشاء لجنة التوظيف؛ والتصميم المتزايد للمؤسسات الانتقالية على التركيز على اعتماد سياسات وقوانين تفضي إلى تلبية الاحتياجات الخاصة للسكان، وأخيرا، إنشاء فريق عمل مشترك بين الوزارات بشأن المساواة بين الجنسين، وتشكيل لجنة داخل الجمعية تعنى بالمساواة بين الجنسين.

ونحن نشجع السلطات على مواصلة جهودها من أجل إدماج الأقليات في الإدارات المركزية والمحلية، ونأمل أن تؤدي خطة إدارة أداء بعثة الأمم المتحدة إلى نتائج حاسمة.

وإننا نأسف لاستمرار وجود هياكل موازية، ونحث السلطات الصربية على التعاون بشكل أكثر فعالية للتوصل إلى حل نهائي لتلك المسألة.

أما بالنسبة لسيادة القانون، فإن وفدي ما زال يشعر بالقلق إزاء العنف المستمر، والآثار المترتبة على ذلك. ويقلقنا أيضا الوضع في السجون والمشاكل المتصلة بحرية التنقل؛ وهذه المشاكل كلها تحتاج إلى حلول مناسبة.

إن التقدم الذي أحرزته البعثة في إنشاء مؤسسات قضائية قوية وفعالة، وفي مكافحة الجريمة الخطيرة، والبغاء والاتجار بالبشر، بالإضافة إلى تحسين دائرة شرطة كوسوفو، لجدير بالدعم. ونشجع تعاون الشرطة على النحو القائم حاليا على المستوى الإقليمي والمحلي، كما نشجع تعزيز مكتب مكافحة الجريمة المنظمة في كوسوفو.

إن حالات العودة وحقوق الأقليات هي مصدر قلق بالغ، لأن حل تلك المشاكل يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على عملية الاندماج والمصالحة، التي يمكن أن تفضي، بدورها، إلى تثبيت الاستقرار في المنطقة. ويرحب وفدي بعدد حالات العودة التي سجلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كما يرحب، في جملة أمور، بالتدخل الحازم لممثلي المؤسسات الانتقالية، وهو ما يتضح من خلال الرسالة

المفتوحة للزعماء الألبان وأقليات كوسوفو، وتخصيص مبلغ ٦٧ مليون دولار لتلك العملية.

وانتقل إلى الاندماج واستخدام المرافق العامة، إذ يقدر وفدي العمل الذي أنجزته البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مما سمح ببدء العمل في بناء نحو ٥٠ منزلاً، بالإضافة إلى بدء العمل في إدارة الإسكان والممتلكات، وهي في حاجة إلى الدعم.

وإذ نشجع بعثة الأمم المتحدة في دعمها للمبادرات المشجعة للعودة والحوار بين الأعراق، فإننا نتطلع باهتمام إلى نتائج عملية التقييم التي ستتم لهذا الموسم، لأنها ستسمح بإعداد أفضل لاستراتيجية لعام ٢٠٠٤. ونأمل أن يحظى مشروع قانون مكافحة التمييز الذي قدم إلى جمعية كوسوفو بالنظر المؤاتي. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أحطنا علما بالتقدم المحرز في المجال الاقتصادي، لا سيما في ميداني الخصخصة والضرائب. ونرحب بهذا الزخم ونشدد على قلقنا حيال البطالة، وهي مسألة ينبغي حلها بصورة حاسمة.

كما نرحب بعمل آلية تتبع تحقيق الاستقرار والارتباط التابعة للاتحاد الأوروبي، ونأمل أن يؤدي عقد الاجتماعات القطاعية مع المؤسسات ذات الصلة في كوسوفو إلى نتائج إيجابية.

وفضلا عن ذلك، فإن وفدي - الذي أوصى دوما بإجراء حوار بين بريشتينا وبلغراد كما شجع التعاون الإقليمي - ممتن للسيد هولكيري على جهوده، التي مكنت من بدء المحادثات المباشرة بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك. ونأمل أن يؤدي الحوار الذي أجري في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر في فيينا، وهو الحوار الذي يمثل البداية الوحيدة للعملية، إلى نتائج إيجابية.

ونشيد أيضا بالعمل الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لتعزيز التعاون المباشر بين بلغراد وبريشتينا، مما مكن من عقد اجتماعات بين مسؤولي وزارة العمل والرعاية الاجتماعية ونظرائهم من بلغراد.

وبالنسبة لفيلق حماية كوسوفو، فإن وفدي يقدر الخطوات التي اتخذتها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو بشأن هيكلة الفيلق وتشغيله، ولا سيما التدابير الرامية إلى زيادة احترافه المهني وموثوقيته وجعله أكثر قدرة على القيام بالعمليات. ويرحب وفدي بإنشاء فريق تطوير الحماية المدنية الرفيع المستوى، الذي يعمل تحت الرئاسة المشتركة للسيد هولكيري وقائد فيلق حماية كوسوفو. ويشدد وفدي على التدريب فضلا عن أهمية التكوين المتعدد الأعراق لفيلق حماية كوسوفو. وننتظر باهتمام تحديد بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو للأساس القانوني لأنشطة الفيلق بوصفه وكالة مدنية للطوارئ.

وفيما يتعلق بأنشطة الدعم، فإننا نأمل ألا تؤثر الاستراتيجية الحالية لتخفيض القوام بأي حال من الأحوال على عملية الإعادة الفعالة للسلام.

وأخيرا، يؤيد وفدي التعليقات التي أدلى بها الأمين العام في تقريره، كما أننا نشكر ممثله الخاص وجميع أعضاء البعثة على العمل الذي أنجزوه ونجدد تأكيد مساندتنا لهم.

السيد بوخلتي (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر السيد هاري هولكيري، الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو، على حضوره إلى هنا اليوم وأيضا على تقديمه إحاطة إعلامية لنا بشأن الحالة الراهنة والآفاق في كوسوفو.

ونظرا لأن هذه هي المرة الأولى التي يقدم فيها السيد هولكيري إحاطة إعلامية لمجلس الأمن، أود أن أعرب له عن مساندة الحكومة المكسيكية للعمل الذي بدأه في رئاسة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ونحن واثقون من

أن قيادته ستسهم في تطوير كوسوفو بوصفها مجتمعا متعدد الأعراق ومتسامحا وديمقراطيا ومزدهرا تعم فيه سيادة القانون.

ولا شك، أن بدء المحادثات المباشرة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر في فيينا بشأن الأمور العملية بين السلطات في بلغراد وبريشتينا خطوة هامة في الاتجاه الصحيح، بغض النظر عن تشكيل الوفدين أو النتائج العاجلة التي يتم إحرازها. ومن المهم أن تبدأ الأفرقة العاملة بالاجتماع في أقرب وقت من أجل مناقشة المجالات الأربعة المختارة.

وما يفيد شعب كوسوفو أكبر فائدة في هذا الوقت هو تسوية المسائل العملية الحيوية، من قبيل الأشخاص المفقودين، وعودة الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين، والطاقة والاتصالات. ويعني حل تلك المشاكل المضي في الطريق المفضي إلى المصالحة وإلى تهيئة مناخ ليس للتسامح فحسب، وإنما لثقة أكبر بالمستقبل. وفي هذا السياق، فإن الاجتماعات الشهرية التي تعقدها سلطات العمل والرعاية الاجتماعية في بلغراد وبريشتينا لبعض الوقت الآن، بدون وساطة تقريبا، مثال يتعين أن يحتذى.

وتبقى الهياكل الموازية عقبة أمام تطبيع الحياة في كوسوفو. ومن المهم ليس أن توقف بلغراد دعمها لهذه الهياكل فحسب، وإنما أيضا تهيئة الظروف التي تسمح للأقلية الصربية أن تثق بمؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة وفي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وفي هذا الصدد، يمكن أن تكون التوصيات الواردة في تقرير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن هذا الموضوع مفيدة جدا.

ويسرنا أن نرى إحراز المزيد من التقدم في نقل المسؤوليات غير المسندة إلى مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة، ومن المتصور أن يستكمل النقل بنهاية هذا العام. وكما بينا بالفعل، من المهم أن تكون العملية متسقة، مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ومع الإطار الدستوري على حد سواء.

إننا نشعر بقلق عميق حيال الهجمات التي شنت في الأشهر الأخيرة على أعضاء الأقلية الصربية، فيما يبدو جليا أنها وقعت على أسس عرقية وأيضا حيال الزيادة في عدد أعمال العنف ضد موظفي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وهي الأحداث التي أسفرت في الحالتين على حد سواء عن وقوع خسائر في الأرواح. ولا تستحق تلك الأعمال الإدانة المطلقة من جانب جميع النصراء السياسيين في كوسوفو فحسب، وإنما أيضا، كما بين السيد هولكيري، لا بد من اتخاذ إجراء يتناسب معها. ويحدونا الأمل في أن يؤدي تشكيل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لأفرقة خاصة للتحقيق إلى اعتقال مرتكبي تلك الجرائم، حتى لا يفلتوا من العقاب.

وفيما يتعلق بالأشخاص المشردين داخليا الذين ينتمون إلى الأقليات، لا سيما الأقلية الصربية، فقد أحطنا علما بالزيادة في عدد الذين عادوا خلال هذا العام مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. ومع ذلك، كما يبين التقرير بحق، فهذه نسبة صغيرة بالنظر إلى العدد الكبير من الأشخاص المشردين داخليا الذين ما زالوا خارج كوسوفو، وبصورة رئيسية في الأجزاء الأخرى من صربيا والجبل الأسود.

وتتوقف العودة المستدامة للأشخاص المشردين داخليا، بقدر كبير، على إيجادهم معايير مقبولة للمعيشة لدى عودتهم، ليس فحسب من ناحية التوظيف والناحية الاقتصادية، اللتين تشكلان مطلبا أساسيا، وإنما أيضا من حيث السلامة والأمن وحرية التنقل. ومن المفهوم أن الجرائم التي ارتكبت في الأشهر الأخيرة قد أبرزت الإحساس بعدم

الأمن بين الأقليات، لا سيما الأقلية الصربية. ومن المهم أن تتخذ تدابير لتحسين الظروف الأمنية.

وقد أحطنا علما بالجهود التي تبذل لإحراز تقدم في إرساء سيادة القانون، بما في ذلك التدابير الرامية إلى زيادة مشاركة النساء والأقليات العرقية في المؤسسات القضائية، بما فيها المحاكم، فضلا عن دائرة شرطة كوسوفو ودائرة السجون.

ويشعر وفدي بالسرور على نحو خاص إذ يرى التقدم الذي أحرز في توحيد المنظور الجنساني وفي مشاركة النساء في الإدارة العامة، بما فيها الجهود من قبيل إنشاء الفريق العامل بين الوزارات المعني بالمساواة بين الجنسين، وتقديم مشروع قانون في الجمعية بشأن تلك المسألة.

وأخيرا، أود أن أسأل السيد هولكيري عن إمكانية تزويده لنا بمعلومات عن أمرين أُثيرا في أيلول/سبتمبر.

أولا، هل يمكنه الاسهاب في عرض نتائج برنامج العفو عن الأسلحة؟ وثانيا، هل أُحرز تقدم في التحقيق في حادث سجن دوبرافا؟

ونحن نعرب مرة أخرى عن دعمنا لكم، سيدي، وعن تقديرنا لبعثتكم.

السيد غسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): بداية، أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة في الوقت المناسب بشأن الحالة في كوسوفو. وأشكر أيضا الممثل الخاص، السيد هاري هولكيري، وأشيد به على إحاطته الإعلامية الوافية، خاصة مع مراعاة أنه عُين مؤخرا. لقد كان تحليله شاملا جدا للحالة. والاقتراحات التي طرحها على المجلس مفيدة وهامة.

وبالانتقال إلى تقرير الأمين العام، يود وفدي أن يعرب عن تقديره للتقدم المحرز في تحقيق درجة كبيرة من الحكم الذاتي خلال الفترة قيد التحليل. وعلى الصعيد المؤسسي، نلاحظ الانتقال التدريجي للمسؤوليات غير المقصورة على البعثة والمدرجة في الفصل ٥ من الإطار الدستوري وأعمال مجلس نقل السلطات. والاسناد الحالي للمسؤوليات من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إلى المؤسسات المؤقتة يبقى تطورا مشجعا في العملية السياسية في كوسوفو. ويتطلب الاستقرار السياسي إنشاء مؤسسات مستقرة من خلال إقامة ديمقراطية محلية وتعزيزها.

ويحيي وفدي الجهد الذي تبذله البعثة لتحسين عمل مؤسسات كوسوفو المؤقتة وآلياتها، وهو الجهد الذي أفضى إلى زيادة تدريجية في المسؤوليات، وإلى النهوض بممارسات التوظيف التي وضعها قانون كوسوفو الخاص بالإدارة العامة وتطبيقها.

ونلاحظ أيضا باهتمام عرض الحكومة للخطط والتقارير الربع سنوية المتعلقة بأنشطتها. ونلاحظ بارتياح تماثل عمل برلمان كوسوفو بشكل طبيعي، وخاصة تطبيق اللامركزية على صعيد البلديات والتعاون مع الحكومة وبعثة الأمم المتحدة.

والعنصر الآخر الحاسم في عملية بناء المؤسسات هذه هو تعزيز حكم القانون، الذي ينبغي فعله من خلال تقوية كفاءة النظام القضائي وحياده وعمله الإجمالي، هذا إلى جانب تعزيز مؤسسات إنفاذ القانون. وفي ذلك الصدد، نرحب بزيادة عدد القضاة وموظفي الجهاز القضائي، وكذلك بإعادة بناء الهياكل القضائية الأساسية. وينبغي لهذه التحسينات أن تعزز كثيرا القدرة على التحقيق في الأعمال الجنائية الخطيرة ومحاكمتها، وهي أعمال لا تزال شائعة.

ونود الإعراب عن قلقنا الشديد إزاء انعدام الأمن، وندين جميع أعمال العنف والإرهاب التي ارتُكبت، والتي

أشار إليها مرة أخرى السيد هولكيري هذا الصباح. فهذه الأعمال انتكاسات حقيقية لجهود الأمم المتحدة من أجل تشجيع تعددية الأعراق في كوسوفو. وهي تناقض روح القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والإطار الدستوري.

ونشجع الدور الذي يؤديه الزعماء المحليون لإقامة حوار من أجل المصالحة بين الطوائف، بهدف مكافحة التطرف والعنف، وفي الوقت ذاته لتشجيع حرية الحركة داخل البلد وعودة اللاجئين والمشردين في ظل ظروف توفر الأمن الحقيقي.

وتعزيز دائرة شرطة كوسوفو هو خطوة أخرى هامة ستحسن الوضع الأمني. ولذا نرحب بالدور الحاسم الذي تؤديه شرطة بعثة الأمم المتحدة في نقل المعرفة والمهارات إلى دائرة شرطة كوسوفو بغية تعزيز الأمن في مناطق الأقليات والمواقع الأخرى الحساسة.

ونرحب بالإصلاحات الاقتصادية في كوسوفو، مثل عملية خصخصة مؤسسات القطاع العام، والتعديلات التي أُدخلت على قانون الضرائب، والمراجعات المالية والتشغيلية والتعاون مع آلية تتبع عملية الاتحاد الأوروبي لتحقيق الاستقرار والمشاركة. كل هذه الخطوات إيجابية جدا.

ويرحب وفدي بالتقدم المحرز في الآونة الأخيرة في العملية السياسية – وهو البدء بإجراء محادثات بين حكومة صربيا والجبل الأسود ومؤسسات كوسوفو المؤقتة، والتي أُجريت في فيينا بتاريخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر. وبفضل الجهود المحمودة للسيد هولكيري، فإن إعادة إجراء الحوار المباشر بين بريشتينا وبلغراد بشأن القضايا العملية ذات المصلحة المشتركة، مثل الطاقة، والنقل، والمفقودين، واللاجئين، والمشردين داخليا، هي خطوة كبيرة نحو تنفيذ تدابير بناء الثقة والأمن. وهذه خطوة ايجابية نحو التنفيذ الكامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ويعرب وفدي أيضا عن أمله في أن يحفظ الطرفان التزامهما بالديمقراطية وحكم القانون من خلال مواصلة الحوار البناء.

ونشجع بعثة الأمم المتحدة والممثل الخاص، السيد هولكيري، على مواصلة عملهما الجيد جدا لزيادة الزخم من أجل تكثيف الحوار البناء الذي ينبغي توسيع نطاقه بدرجة أكبر حتى يشمل القضايا السياسية ويُتوج أخيرا بتحقيق نتائج ملموسة. وأعيد التأكيد على دعم وفدي الكامل للممثل الخاص هولكيري.

وختاما، نعيد التأكيد على أن سياسة المعايير قبل المركز تظل هدفا ثابتا في رسم مستقبل كوسوفو. ونحث الطرفين على مواصلة العمل لبناء مجتمع ديمقراطي متعدد الأعراق ومتعدد الثقافات، مع الاحترام الكامل لحكم القانون وحقوق الأقليات.

السيد مونيوز (شيلي) (تكلم بالاسبانية): نود نحن أيضا الإعراب عن امتناننا للإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو، السيد هاري هولكيري، الذي ألقى الضوء على الوضع في الميدان. ونتفق تماما مع الممثل الخاص للأمين العام على أنه من دون حكم القانون، ومن دون عوائد، ومن دون تنمية اقتصادية، سيكون من المستحيل الوفاء بمجمل ولاية بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، بالترويج لحكم ذاتي مضموني في كوسوفو وفقا لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ونرى أن حدثا هاما وقع في فيينا في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وبمعزل عن أي تفسير لحجم النتائج المتحققة في فيينا، يمكن القول إن بدء الحوار المباشر بين بريشتينا وبلغراد بشأن مسائل عملية ذات اهتمام مشترك كان على الأقل خطوة نأمل أن تؤدي إلى تحسينات ملموسة في الحياة اليومية للسكان.

لذلك نشجع الأفرقة العاملة على مناقشة المجالات الأساسية الأربعة للبرنامج: الطاقة والأشخاص المفقودون والمواصلات والاتصالات. وفي هذا الصدد نود أن نعرب عن تقديرنا للانخراط النشط للممثل الخاص للأمين العام في الإعداد للحوار المباشر.

ويستمر في رأينا إحراز تقدم كبير في نقل المسؤوليات غير المخصصة الواردة في الفصل ٥ من الإطار الدستوري إلى مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة. وإننا نشجع هذا التطور، ونرى أنه يمكن استكماله بتقدم إضافي في نقل المسؤوليات المعطاة للممثل الخاص بموجب الفصل ٨ من الإطار الدستوري.

ويعبر التقرير أيضا عن تقدم محدود في مجالات من قبيل الخصخصة والبطالة وعن تقدم أكبر في الدخل وخدمات الجمارك وفي طرح العديد من المقترحات لإصلاح وتعديل السياسة المالية في كوسوفو أثناء عام ٢٠٠٤. وقد حدثت تحسينات في تمثيل المرأة خلال العام الماضي على الصعيد المهني وفي القطاع العام. وأحرز أيضا تقدم في العمل في مجالات الإسكان والملكية فيما يتعلق بالممتلكات في كوسوفو.

وعلى الرغم من جميع هذه العوامل الإيجابية والتقدم المحرز، من المؤسف له أنه لم يتم القبض بعد على مقترفي أعمال العنف المشينة ضد الطائفة الصربية في كوسوفو وأيضا على المسؤولين عن أعمال العنف ضد سلطات بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وإننا ندين، مثلما أدان عديدون آخرون في هذه القاعة، أعمال العنف التي حدثت في آب/أغسطس ٢٠٠٣ وتسببت في خسائر بالأرواح والممتلكات في غورازديفاتش وبيتشا وقرية سيرنيتشا. وعلى القدر نفسه من الخطورة تقع أعمال عنف متزايدة ضد موظفي البعثة المتواجد هناك لغرض واحد هو دعم حكم القانون. ونعتقد أن هذه الإدانة يجب أن تكون على أكبر قدر ممكن من الشدة والحزم ونناشد بقوة زيادة الجهود المبذولة لضمان ألا يفلت المذنبون من العقاب لأن الإفلات من العقاب دعوة لارتكاب المزيد من أعمال العنف.

إننا نقدر التدابير التي اتخذتها البعثة لمحاولة العثور على مقترفي أعمال العنف هذه وتقديمهم إلى العدالة. ونعتقد أن أي عمل من أعمال العنف أو أي تمييز أو مضايقة بدوافع طائفية يتعارض مع كوسوفو المتعددة الأعراق ويتناقض مع روح قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ونشعر بالقلق من أن تقرير الأمين العام (S/2003/996) يذكر إلى أن مستوى التكامل فيما بين المجتمعات المحلية والاستخدام المشترك للخدمات يظل محدودا. وقد ظهرت بعض الدلائل على دعم عملية العودة، من قبيل الرسالة المفتوحة التي وقعها زعماء ألبان كوسوفو والأقليات غير الصربية وأيضا القرار الذي اتخذته جمعية كوسوفو في تموز/يوليه ٢٠٠٣ في هذا الصدد. والجدير بالتنويه أيضا أن حكومة كوسوفو خصصت أموالا عامة لهذه العملية.

ونتفق مع الممثل الخاص بأنه ينبغي لمؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة الكيانات السياسية لكوسوفو وممثلي المجتمعات المحلية مواصلة العمل على تحقيق النقاط المرجعية لمبدأ "المعايير قبل المركز" في سياق سياسي.

أخيرا، بالإضافة إلى عملية الحوار بين بلغراد وبريشتينا نعتقد أنه يمكن أن يؤدي تعميق الحوار بين البعثة وجمعية كوسوفو إلى تحقيق نتائج ملموسة فيما يتعلق بالتحديات الرئيسية الماثلة أمامنا، تحديات نعتقد أنها يجب التغلب عليها من أجل رفاه السكان.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أبدأ بالترحيب بالسيد هولكيري، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

في مجلس الأمن. وأنا أقدر إحاطته الإعلامية الشاملة التي ستساعدنا كثيرا في تقدير آخر تطورات الحالة في كوسوفو.

ويسرنا ملاحظة أنه بفضل مساعدة البعثة ومشاركين آخرين ذوي صلة، أحرز تقدم في بناء المؤسسات وعودة اللاجئين والتحسينات الاقتصادية ومكافحة الجريمة المنظمة.

ومن الجدير بالذكر على نحو خاص أن الحوار المباشر بدأ أخيرا في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر بين بريشتينا وبلغراد. وفيما يتعلق بقضايا الطاقة والأشخاص المفقودين وعودة اللاجئين والمواصلات والاتصالات أنشئت أربعة أفرقة عاملة. هذه خطوة سديدة نرحب بها صوب التسوية النهائية والملائمة لقضية كوسوفو.

ونقدر جهود سلطات صربيا والجبل الأسود طوال هذه الفترة لتسوية الخلافات من خلال الحوار. ونأمل صادقين أن تغتنم قيادتا الجانبين هذه الفرصة وتشاركا على نحو فعال في الحوار ومتابعة عمل الأفرقة العاملة.بحيث يمكن التوصل إلى نتائج محددة للحوار بأسرع وقت ممكن. والتسوية النهائية لمسألة كوسوفو متوقفة على التقدم الإجمالي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في كوسوفو.

تظل النقاط المرجعية التي حددتها البعثة معيارا مهما لقياس التقدم في مجالات متعددة في كوسوفو. وينبغي أن تكون هذه النقاط المرجعية أكثر تفصيلا في طابعها لكي يتسنى تطبيقها بقدر أكبر. وقد لاحظنا أن البعثة تضع الآن خطة تنفيذ وتحاول وضع معايير محددة لتحقيق هذه النقاط المرجعية ونأمل أن تيسر جهودها التحقيق المبكر للنقاط المرجعية كلها.

ونأمل أن تمول البعثة وقوة الأمن الدولية في كوسوفو الجهود المكثفة التي تبذلها مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة والأطراف المعنية الأخرى لتحسين الحالة الأمنية في كوسوفو، خاصة لكفالة الأمن وحرية الحركة للصرب والأقليات الأخرى ولخلق ظروف مواتية لعودة الأقليات. وينبغي أن تواصل الأطراف المعنية بذل جهودها لإنشاء مجتمع متعدد الطوائف في كوسوفو وأن تعتمد تدابير محددة للترويج للمصالحة الوطنية وخلق ظروف مواتية لكي تعيش جميع الطوائف معاً في وئام. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تواصل مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو بذل الجهود لتحسين البيئة الاقتصادية وتعزيز التقدم الاقتصادي.

أخيرا أود أن أكررالإعراب عن دعم الوفد الصيني الثابت من جانب الصين للسيد هولكيري وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ونأمل أن تساهم جهود جميع الأطراف المعنية في تسوية قضية كوسوفو بالسرعة الممكنة.

السيد تفروف (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): أرحب بحضور السيد هولكيري في مجلس الأمن وأعرب له عن امتنان بلغاريا للعمل الذي أنجزه حتى الآن في بعثة هامة للغاية وحساسة وفي ظروف صعبة في أغلب الأحيان. وأطمئنه على دعم بلغاريا التام له في مهامه.

بصفة بلغاريا دولة منتسبة إلى الاتحاد الأوروبي فإنها تؤيد البيان الذي ستدلي به بعد قليل الرئاسة الإيطالية نيابة عن الاتحاد الأوروبي. إلا أنني أرغب بإبداء بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

تشكر بلغاريا الأمين العام على تقريره المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، الذي يتضمن تحليلا كاملا لجهود المجتمع الدولي منذ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ لتطبيع الحياة في المنطقة. ونؤيد الاستنتاجات التي توصل إليها التقرير. كما نشكر نائب الممثل الخاص، السيد بريشو، والذي تولى مؤقتا منصب الممثل الخاص قبل تعيين السيد هولكيري.

إن أولى اولويات عمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ينبغي أن تبقى تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وهناك حاجة إلى تسريع وفي بعض الأحيان تمكين اللاجئين من غير الألبان من العودة في إطار الأمن المضمون من أجل تحقيق الهدف الذي يتشاطره المجتمع الدولي بأسره، وهو: كوسوفو المتسامحة المتعددة الطوائف. وبلغاريا تظل ثابتة على موقفها المعروف بتأييد سياسة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو التي ترتكز على مبدأ ''المعايير قبل المركز''. ولا يمكن الوصول إلى حل نهائي لمشكلة كوسوفو إلا إذا تم تنفيذ هذه السياسة بالكامل.

ويبدو لنا أن النهج الذي اتبعه الاتحاد الأوروبي من خلال ''آلية تتبع عملية الاستقرار والانتساب''، التي تسمح لبلدان المنطقة بمواءمة سياساتها وتشريعاتها مع سياسات وتشريعات الاتحاد الأوروبي لكسر عزلة كوسوفو عن الإطار الواسع لتكامل جنوب شرقي أوروبا مع الهياكل الأوروبية نهج مفيد للغاية ولا بد من تطويره.

وتؤيد بلغاريا دون تحفظ عملية نقل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو المسؤوليات غير المتحفظ عليها والمدرجة في الفصل ٥ من الإطار الدستوري إلى مؤسسات الحكم الذاتي الانتقالية. وهذه العملية تتفق تماما مع الولاية والمنطق السياسي للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وستسمح للمؤسسات الانتقالية بتطوير قدراتها الإدارية والتنظيمية من أجل رفاه شعب كوسوفو.

ونساند الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو والمنظمات الدولية الأخرى العاملة في كوسوفو لتوفير سيادة قانون حقيقية وتأمين حياة طبيعية لجميع مواطني كوسوفو بغض النظر عن أصلهم الطائفي. وتحث بلغاريا القادة السياسيين في كوسوفو على تركيز طاقاتهم في مساعدة الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، السيد هاري هولكيري، في التنفيذ التام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونرى أن من الضروري أن يولي الساسة في كوسوفو والمجتمع الدولي انتباها أكبر للمشاكل المتعلقة بالاقتصاد ''الرمادي'' والجريمة المنظمة والإرهاب.

بالنسبة للقطاع الاقتصادي والاجتماعي فإن نسبة البطالة المرتفعة، والفساد، والاتجار بالأسلحة غير القانونية والمخدرات والبشر، من الممكن أن تعرض استقرار تلك المؤسسات الناشئة بالإضافة إلى العلاقات بين الطوائف، للخطر. وفي هذا السياق، تود بلغاريا أن تعرب عن قلقها إزاء أعمال العنف في كوسوفو التي تسببت بسقوط ضحايا أبرياء في صفوف الأقليات والعاملين في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ونعتقد أن أعمال العنف التي اتسمت بها بداية مهمة السيد هولكيري ليست إلا زيادة للتوتر الطائفي وتشكل عقبة كبيرة أمام جهود المجتمع الدولي لإعادة الحياة إلى طبيعتها في كوسوفو بما أنها تعيق عودة اللاجئين بالمعدل الذي يرغب المجتمع الدولي بأسره في رؤيته.

ولا بد لي من أن أذكر حقيقة أن بلادي ما زالت حريصة على إجراء تحقيقات في اغتيال المواطن البلغاري فالنتين كروموف، الموظف بالأمم المتحدة الذي قتل في بريشتينا في ١٩٩٩. ونأمل أن يقدم مرتكبو تلك الجريمة إلى المحاكمة في وقت عاجل.

وتود بلغاريا أن تؤكد أيضا أن سيادة القانون يجب أن تعزز بصورة أكبر. كما ينبغي أن يزداد العمل باتجاه إدماج الأقليات في الهياكل الحكومية المركزية والمحلية. وترحب بلغاريا بالحوار المباشر الذي أطلق في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر في فيينا بين بلغراد وبريشتينا. ونشكر الممثل الخاص للدور الذي اضطلع به في تلك العملية ونتفق مع الأمين العام أن الحوار هو من أهم المقاييس المعيارية لتنفيذ

سياسة المجتمع الدولي ''المعايير قبل المركز''. ويشكل هذا الحوار خطوة رئيسية نحو تطبيع الأوضاع في كوسوفو وتنفيذ المعايير التي تقتضيها عملية الاستقرار والانتساب. ونؤمل أن يتسع الحوار الذي بدأ في فيينا في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، في إطار أفرقة الخبراء الذين يتوقع لهم أن يواصلوا عملهم في تشرين الثاني/نوفمبر. ومن المرغوب فيه للغاية والبالغ الأهمية في الوقت ذاته، أن يتحسن الحوار بين بلغراد وبريشتينا ويتسع نطاقه على المستوى المحلي، وذلك بطبيعة الحال من خلال الوساطة المفيدة جدا التي تميئها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

وفي الختام، يؤمل وفدي في أن يتمكن مكتب الاتصال الدبلوماسي لبلغاريا في بريشتينا الذي أنشئ في أوائل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ من الإسهام في جهود المجتمع الدولي لحل مسألة كوسوفو.

السيد طومسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أرحب كثيرا بمن سبقوني بالكلام، بالتقرير الأول للممثل الخاص هاري هولكيري إلى مجلس الأمن.

وأعرب عن تأييد حكومتي للبيان الذي ستدلي به إيطاليا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ونظرا لأن معظم النقاط الهامة قد أثيرت في هذه المناقشات، فلن أحاول الشمول لكنني سوف أتعرض بإيجاز لبعض النقاط القليلة ذات الأهمية للمملكة المتحدة.

أولا، أود أن أهنئ الممثل الخاص هولكيري على بدء مباحثات بلغراد – بريشتينا في فيينا. وباستطاعته الاعتماد على التأييد الكامل لحكومتي. والحوار المباشر بين بلغراد وبريشتينا هو فرصة لتطبيع حياة سكان كوسوفو بغض النظر عن صفتهم الإثنية. ولذلك نستشعر الإحباط، مثلما استشعره الآخرون، لأن وفد كوسوفو لم يكن ممثلا للمؤسسات المؤقتة ولم يكن متعدد الإثنية. وقد وصف السيد هولكيري هذا بلغة دبلوماسية بأنه مدعاة للأسف. وكان في الإمكان أن يبين الاجتماع أن حكومة كوسوفو تلتزم بصدق بالتطبيع وبإقامة مجتمع متعدد الأعراق حقا. إنهم بحاجة لإظهار هذا. والآن تقوم المؤسسات المؤقتة بدور أساسي في أفرقة العمل. ومن المهم للغاية أن تشترك كل الأطراف بصورة إيجابية في أفرقة العمل المذكورة.

ونود أيضا تأييد اقتراح السيد هولكيري ببحث المزيد من نقل الصلاحيات التي لا تضر بوضع كوسوفو بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ورغما عن هذا، فلقد قال السيد هولكيري بوضوح شديد إنه لا يمكن ربط هذه العملية بحوار بين بلغراد وبريشتينا. ولقد صدق ما أورده السيد هولكيري من أن المساومة في هذا الشأن غير مقبولة. فنقل الصلاحيات أمر لا يمكن أن يقره سوى الممثل الخاص للأمين العام، والمجلس في نهاية المطاف.

وأرى أنه من الأهمية بمكان أن أؤكد مجددا هذا الصباح تأييد حكومتي للالتزام الثابت من جانب مجلس الأمن بسياسة ''المعايير قبل الوضع''. ومن المهم أيضا أن يُسمع المجلس السيد هولكيري بوضوح أن هذا المبدأ كان وما يزال اتجاه المجلس. ولقد أوضح الكثير من المتكلمين حول طاولة المجلس هذا الصباح هذه النقطة. لقد نظر المجلس بدقة، خلال السنوات والشهور في الظروف الخاصة في كوسوفو. ونظرا لالتزامنا بالتعدديات الإثنية وبالديمقراطية وبالرخاء في كوسوفو وفي المنطقة، يبدو لحكومتي على الأقل أنه من اللازم إحراز التقدم في مجال المعايير قبل التعرض لمسألة الوضع النهائي.

وأود الآن أن أتعرض بإيجاز أكبر مما سبق لنقاط أربعة خاصة أخرى.

وأولها يتعلق بفيلق حماية كوسوفو. يساورنا القلق لوجود عناصر متطرفة وإجرامية داخلها. ونرحب بالتحقيق المشترك الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة الأمن في كوسوفو. إن فيلق حماية كوسوفو قد تطور كثيرا منذ ١٩٩٩، وتبدو عملية استئصال الأعضاء ذوي الصلات المتطرفة ناجحة. ولكن تطوير فيلق حماية كوسوفو ما زال من الأولويات الرئيسية للمملكة المتحدة.

وتتعلق النقطة الثانية بانشغالنا بالمزاعم والشائعات بصدد الفساد الذي يحيط بالمحليين وبالدوليين في كوسوفو. وأود أن أؤكد تأييدنا الكامل لجهود الأمم المتحدة في مواجهة هذه المسألة.

ومثلما ذكره الكثيرون من المتكلمين الآخرين، تتعلق نقطتي الثالثة بكلمة عن العائدين. نحن نرحب بمبادرة الرسالة المفتوحة للمؤسسات المؤقتة. وهي خطوة صغيرة نحو تشجيع الصرب على العودة ونحو بناء مجتمع متسامح يمكن له أن يهيئ الأمن لكل أقلياته. ولكن ما زال هناك الكثير من العمل. ويجب كذلك أن تزول الهياكل الموازية.

وأخيرا، تكلم العديد من المندوبين عن عملية الخصخصة. وأود أن أعرب عن تأييد حكومتي لهذه العملية. وأعتقد أنها حيوية لتنمية اقتصاد كوسوفو، وهو اقتصاد، كما سمعنا، يعاني صعوبات. وفي هذا الصدد، نود أن نحث على التوقيع العاجل للموقف القانوني للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): الآن أود أن أدلي ببيان وجيز بصفتي القومية.

أود أن أرحب مرة أخرى بحضور السيد هولكيري للمرة الأولى أمام المجلس بوصفه الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو. كما أود أن أشكره على بيانه.

ونرحب بوجه خاص ببدء حوار بلغراد – بريشتينا بصدد المسائل العملية، والذي افتتح في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر في فيينا. إن بدء ذاك الحوار لهو خطوة هامة نحو تحسين العلاقات الإقليمية وتحقيق واحد من المستويات الدولية الثمانية. ونشيد بالأطراف من الجانبين التي شاركت في افتتاح الحوار المباشر في فيينا. ورغم ذلك، فلقد خاب أملنا لأن بعض الأطراف في كوسوفو اختار عدم المشاركة في افتتاح الحوار. وندعو كل الأطراف إلى المشاركة الكاملة في أفرقة العمل القائمة بالمتابعة التي ستعالج مسائل عملية. إن إحراز التقدم في مجالات النقل والطاقة والأشخاص المفقودين، وعودة الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين لن يساعد كوسوفو على الوفاء بالمعايير فحسب؛ ولكن ستكون له أيضا منافع محسوسة للمواطنين في كوسوفو وصربيا.

وبغية تسهيل المزيد من الحوار، تكرر الولايات المتحدة الأمريكية تأييدها للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وللإطار الدستوري لكوسوفو. وسندعم جهود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بصدد نقل كل السلطات غير المحتفظ بها إلى المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي في وقت مناسب.

ومن المهم أيضا أن تستكمل خطة العمل للمزيد من تفعيل المعايير الثمانية في أجل قريب. ونؤمل أن تهيئ خطة العمل الاتجاه السليم لكوسوفو في سعيها لبلوغ المستويات. وسوف تواصل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تقديم خبرتها التقنية للبعثة في إعدادها لخطة العمل حسبما تدعو الحاجة إليه.

وقد انعقدت جلسة المجلس الأخيرة عن كوسوفو في ١٢ أيلول/سبتمبر، وفي أعقاب سلسلة من الهجمات العنيفة، شملت إطلاق النار التي استهدفت بدرجة أولى أفرادا من أقلية الطائفة الصربية وسلطات إنفاذ القانون التابعة للبعثة. ونحن

ندعو كل مواطن كوسوفو إلى التعاون مع البعثة ومع دائرة شرطة كوسوفو في تحقيقها حول تلك الجرائم البشعة. فلن يكون هناك تسامح مع العنف من أي نوع، وينبغي احترام سيادة القانون.

والآن أتابع مهمتي كرئيس للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل صربيا والجبل الأسود.

السيد شاهوفيتش (صربيا والجبل الأسود) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقدكم لهذا الاجتماع الهام. وأشكر أيضا الأمين العام على تقريره (S/2003/996) المعروض على المجلس عن عمل بعثة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو.

اسمحوا لي أن أشارك أعضاء المجلس في توجيه الشكر للممثل الخاص للأمين العام السيد هاري هولكيري، على إحاطته الإعلامية وأكثر من ذلك على ما أظهر من التزام بارز بمعالجة القضايا الجدية في كوسوفو وميتوهيا خلال الفترة القصيرة منذ توليه منصبه.

ونأسف لمواجهة السيد هولكيري في بداية عمله لموجة كاملة من العنف، كانت بشكل رئيسي على هيئة جرائم ذات دوافع عرقية، وكذلك الهجمات ضد موظفي البعثة. وكما أشار الأمين العام في تقريره، لا يزال الوضع في كوسوفو وميتوهيا مدعاة لقلق بالغ. إن انعدام الأمن المتزايد للأقليات يقوض الجهود المبذولة لتحسين حرية التنقل والإسراع في عودة الأشخاص المشردين داخليا، ويهدد عملية العودة للأوضاع الطبيعية وآفاق المصالحة في كوسوفو وميتوهيا. والحقيقة أن عدم التعرف على هوية أي من مقترفي الجرائم الأخيرة ضد الطائفة الصربية أو - حسب أفضل المعلومات المتوفرة لدي - ضد موظفي البعثة يظهر كذلك الصعوبات القائمة في هذا الإقليم. ولهذا، فإن حكومتي تؤيد بالكامل أولويات الممثل الخاص للأمين العام المتمثلة في إرساء سيادة القانون، وتحسين الوضع الأمني، وعلى وجه الخصوص، لغير الألبان؛ والتشجيع على العودة وحقوق الأقليات؛ وتعزيز التنمية الاقتصادية.

ونُرحب بجهود الممثل الخاص للأمين العام، وكذلك بالدعم الذي يقدمه فريق الاتصال والمجتمع الدولي على اتساعه، للبدء في حوار مباشر حول القضايا العملية بين بلغراد وبرشتينا. وإن مناقشة القضايا العملية بغية تحسين الحياة اليومية لجميع السكان في كوسوفو وميتوهيا وتحقيق نجاح ملموس في هذا الصدد سيكون أفضل وسيلة لتعزيز الثقة بين الطوائف.

وتأسف حكومتي لأن ممثلي حكومة كوسوفو وميتوهيا لم يشاركا في اجتماع فيينا في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر. ولهذا، فإن وفد بريشتينا لم يكن ممثلا لجميع طوائف الإقليم. وتمثيلهم في ذلك الاجتماع كان يمكن أن يوفر برهانا على الإرادة السياسية داخل الحكومة في برشتينا لبناء مؤسسات فاعلة متعددة الأعراف، وهي أفضل أمل لتحقيق الهدف المتمثل في إقامة مجتمع ديمقراطي بالإقليم. ولهذا نتوقع أن تتم تسوية مسألة تمثيل وفد كوسوفو وميتوهيا مع بدء الحوار على مستوى أفرقة العمل. ونعتقد أيضا أن مشاركة ممثلين مفوضين من الطرفين، لديهم الصلاحية الضرورية لمناقشة القرارات المتفق عليها وتنفيذها، تمثل شرطا مسبقا جوهريا لنجاح أفرقة العمل. وتقف صربيا والجبل الأسود على أهمية الاستعداد للمشاركة في أفرقة العمل حالما تتحدد مواعيد عقد اجتماعاتها.

ويقول التقرير المعروض على المجلس إن الحوار المباشر هو إحدى النقاط المرجعية التي يجب الوفاء بها قبل تناول وضع كوسوفو وميتوهيا. ونضم صوتنا إلى مجلس الأمن، مؤكدين من جديد تأييدنا لسياسة ”المعايير قبل الوضع“. ومن الأهمية بمكان تحديد المعايير بصورة واضحة

ويمكن قياسها من أجل تحقيق مستويات الديمقراطية وتعدد الأعراف في كوسوفو وميتوهيا. وانعدام الوضوح في هذا المجال قد يقود بسهولة إلى تفسيرات مختلفة للمستوى اللازم بلوغه في المعايير، مما قد يمهد الطريق بدوره لأشكال من سوء الفهم والاختلاف في المستقبل. وعليه فإننا نرحب بالإعلان عن خطة عمل أداء البعثة من أجل تنفيذ النقاط المرجعية ونتطلع إلى معرفة تفاصيلها في المستقبل القريب.

إن نقل المسؤوليات إلى المؤسسات المؤقتة مسألة تتصل اتصالا وثيقا بمبدأ ''المعايير قبل الوضع''. ونتفق مع تقييم التقرير من أن النقل الجاري للمسؤوليات غير المقصورة على البعثة والمدرجة في الفصل ٥ من الإطار الدستوري يتيح للمؤسسات المؤقتة إمكانية إثبات قدرتها على ضمان توافر إدارة تتميز بالكفاءة والفعالية وقدرتها على تولي مسؤوليات إضافية. ولكن، لقد لاحظنا وبقلق أن حكومة كوسوفو وميتوهيا تشترط لمشاركتها في حوار بلغراد - بريشتينا نقل المسؤوليات المسندة للممثل الخاص للأمين العام. لقد أدى ذلك إلى مبادرة من قبل المؤسسات المؤقتة لمراجعة الإطار الدستوري، بهدف إبطال الاختصاصات المحتفظ بها للممثل الخاص المدرجة في الفصل الثامن من الإطار. ومن الواضح أن مثل هذا التحرك من شأنه أن يشكل حكما مسبقا غير مقبول إطلاقا على الوضع النهائي لكوسوفو وميتوهيا. كما أنه يتحدى موقف المجتمع الدولي الواضح والمتكرر بأن حوار بلغراد - بريشتينا هدفه معالجة المسائل العملية فقط، مع ترك المباحثات بشأن المستقبل السياسي لكوسوفو لمرحلة لاحقة.

لقد أشير في تقرير الأمين العام إلى بعض الشواغل حول وجود ما يسمى بالهياكل المتوازية وردد البيان الذي استمعنا إليه من تونا من السيد هولكيري وبعض أعضاء المجلس تلك الشواغل. وفي الواقع أن بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كوسوفو وميتوهيا أصدرت في وقت سابق من هذا الشهر، تقريرا طويلا بعض الشيء في هذا الموضوع، كما أشار إلى ذلك ممثل المكسيك. وبينما نعلن بأنه يمكن أن تكون الهياكل الموازية ضارة بسيادة القانون في كوسوفو وميتوهيا، فقد أكد تقرير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا كذلك على أنه

> ''يلزم نهج أكثر براغماتية لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، التي قد يتعين عليها الاعتراف بأن بعض سكان كوسوفو، لم يكن لديهم في الماضي أي خيار معقول سوى اللجوء إلى الهياكل التي يديرها الصرب. فقد كان اللجوء إلى محكمة أو هيئة إدارية تابعة للبعثة يعني، من بين جملة أمور، المخاطرة بأمنهم الشخصي''.

وبعد ذلك يشير تقرير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى أن ممارسة إلقاء القبض على الناس والحكم عليهم لامتلاكهم وثائق مزورة، لمجرد أنها ببساطة أصدرت من قبل السلطات الصربية العاملة في كوسوفو، يجب وقفها. ويوضح التقرير أيضا أن المستشفيات ومرافق الرعاية الصحية الأخرى التي يديرها الصرب، أثبتت ضرورتها. وخلصت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى أن المؤسسات المؤقتة، من قبيل وزارة التعليم والعلوم والتكنولوجيا، عليها أن تخلق الظروف المواتية في مدارس كوسوفو لتلبية احتياجات جميع الطوائف، بما في ذلك صرب كوسوفو. وأعتقد بأن تلك الاستنتاجات لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا توفر بعض التوضيحات فيما يتعلق بالهياكل الموازية.

وأخيرا، نؤيد تقييم الأمين العام بأن تطوير مؤسسات فعالة للحكم الذاتي في كوسوفو وميتوهيا يجب أن تتم في نطاق تحسين الاتصالات والتعاون مع حكومتي. ونشاطر الرأي القائل بأن العلاقات بين البعثة وبلغراد قد تحسنت منذ وصول الممثل الخاص الجديد للأمين العام. ونحن ملتزمون التزاما تاما بتعزيز ذلك التعاون.

أود أن أختتم بإعادة التأكيد على التزام صربيا والجبل الأسود بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) والوثيقة المشتركة الموقعة بين حكومتي والبعثة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وفي إطار هاتين الوثيقتين والاتفاقات الأخرى بين سلطاتنا والبعثة، يمكن للممثل الخاص أن يعول على مساعدتنا ودعمنا الكاملين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد سباتافورا (إيطاليا): يشرفني أن أتحدث باسم الاتحاد الأوروبي. وتضم صوتها إلى هذا البيان، البلدان المنضمة إلى الاتحاد وهي استونيا وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا والبلدان المنتسبة وهي بلغاريا وتركيا ورومانيا وبلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة الأعضاء في المنطقة الاقتصادية الأوروبية أيسلندا وليختنشتاين والنرويج.

لقد اطّلعنا بعناية فائقة على تقرير الأمين العام كوفي عنان الجديد حول بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2003/996)، ولقد أصغينا باهتمام إلى الإحاطة الإعلامية الشاملة للممثل الخاص، رئيس البعثة. ويشكر الاتحاد الأوروبي السيد هولكيري ويثني على العمل الذي أنجزه منذ أن تولى مهامه في ١٣ آب/أغسطس؛ ويعيد التأكيد على دعمه الكامل له في مهمته الشاقة وهي تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) تنفيذا كاملا، ويمكنه أن يعول على دعمنا المستمر في هذا الصدد. ويحث الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف المعنية في كوسوفو وفي الأماكن الأخرى في المنطقة على التعاون بأسلوب بناء مع الممثل الخاص للأمين العام، مع الامتناع عن القيام بالأعمال والبيانات الأحادية الجانب التي تجازف بأن تعرض للخطر الهدف المتمثل في إقامة كوسوفو مستقرة ومتعددة الأعراق وديمقراطية.

لقد رحب مجلس أوروبا في ١٦ و ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ببدء الحوار المباشر بين بلغراد وبرشتينا حول المسائل العملية، الذي عقد في فيينا في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، بوصفه نقطة مرجعية رئيسية في استراتيجية المجتمع الدولي المتمثلة بـ ”المعايير قبل الوضع“ استنادا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وبما أنها تعالج قضايا تؤثر بصورة مباشرة على حياة الناس، فهي تمثل خطوة ضرورية نحو التطبيع وزيادة تقدم كوسوفو واقترابها من المعايير الأوروبية.

وأعرب المجلس الأوروبي أيضا عن خيبة أمله لأن بعض المحاورين الرئيسين اختاروا عدم الحضور. وأكد بصفة خاصة على إنشاء أفرقة تقنية عاملة في تشرين الثاني/نوفمبر معنية بالطاقة والنقل والاتصالات والعائدين والمفقودين. وتحقيقا لهذه الغاية، حث الطرفين كليهما على وضع الترتيبات الضرورية وعلى المشاركة بصورة بناءة وبدون شروط في هذه العملية على أساس تعدد الطوائف. وأيد أيضا الجهود التي يبذلها السيد هولكيري في هذا الاتجاه.

والاتحاد الأوروبي على ثقة بأن المحادثات التقنية في الأفرقة العاملة سوف تبدأ قريبا، وستؤدي إلى حلول ملموسة. ولهذا الغرض، يحث الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف المشاركة، وبالتحديد الممثلين عن مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو، على الالتزام التام، بحيث تقدم مساهمة جوهرية في إمكانية تحقيق نتائج ملموسة في أسرع وقت ممكن. والاتحاد الأوروبي لا يعتبر الحوار خيارا يمكن الاستغناء عنه. ولذلك نتوقع من الطرفين كليهما أن يشاركا بصورة جادة وبناءة في الأفرقة العاملة.

ويوافق الاتحاد الأوروبي تماما على النتائج التي خلص إليها الأمين العام وهي:

''كما أن النقل الجاري للمسؤوليات غير المقصورة على البعثة والمدرجة في الفصل ٥ من الإطار الدستوري يتيح للمؤسسات الانتقالية بشكل متزايد إمكانية إثبات قدرتها على تولي مسؤوليات إضافية وعلى ضمان توافر إدارة تتميز بالكفاءة والفعالية''. (S/2003/996، الفقرة ٥٣)

ويشجع الاتحاد الأوروبي المؤسسات المؤقتة في كوسوفو على تعزيز التعاون والتشاور مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وفي هذا الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي بتطوير خطة عمل ترمي إلى توكيد تطبيق استراتيجية ''المعايير قبل المركز''. وينبغي أيضا أن تشكل محادثات الحوار المباشر جزءا من خطة العمل.

ولا يزال يتعين عمل الشيء الكثير في كوسوفو لضمان احترام حكم القانون وحقوق الإنسان وحقوق الأقليات احتراما تاما، بما في ذلك مشاركة الأقليات في الحكومة بصورة ملائمة على المستويين المركزي والمحلي. وحسبما جاء في تقرير الأمين العام (S/2003/996)، مطلوب من بلغراد مرة أخرى أن تلغي الهياكل الإدارية الموازية وتستبدلها بالتعاون مع المؤسسات المؤقتة المتعددة الطوائف في كوسوفو.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد شجبه القوي لأعمال العنف والترويع في كوسوفو، وبخاصة الأعمال التي تستهدف الأقليات. فهي لا فائدة منها سوى تقويض عملية التطبيع والمصالحة. وتظل عودة الأقليات علامة بارزة هامة في إطار عمل استراتيجية ''المعايير قبل المركز''.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالقول إن الاتحاد الأوروبي يظل ثابتا في التزامه بدعم الانتعاش الاقتصادي في كوسوفو، الذي لا غنى عنه لضمان تحقيق الاستقرار والتنمية في ذلك المجتمع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المسجل في قائمتي ممثل أوكرانيا.

السيد كوتشينسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): مع اقترابنا من نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر، الذي حفل بأحداث كثيرة انطوت على تحديات، أود أن أهنئكم وأهنئ فريقكم على النتيجة الناجحة الوشيكة لرئاستكم لمجلس الأمن. ويشكل القرار بعقد جلسة اليوم المفتوحة مثالا آخر على مشاركة المجلس بنشاط في أنشطة كوسوفو.

ويسرني بصفة خاصة أن أرحب هنا بالسيد هاري هولكيري، الممثل الخاص للأمين العام. لقد ورث السيد هولكيري، وهو الأستاذ الماهر في مجال الحوار السياسي والتسويات، إرثا صعبا يتمثل في مهمة تسهيل الاستقرار السياسي والمصالحة بين الطوائف المتعددة في كوسوفو. أتمنى له، بالنيابة عن الحكومة الأوكرانية، كل النجاح في قيادة تلك العمليات نحو نتيجة مثمرة.

بعد انقضاء أربع سنوات على اعتماد قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، لا تزال قضية كوسوفو تذكرنا بأن السلام، بأصعب معانيه، ليس غياب الحرب فقط، ولكنه حالة ذهنية، ونزعة إلى عمل الخير ونشر الثقة والعدل. ومع أن تقرير الأمين العام (S/2003/996) المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ يحتوي على كثير من التطورات الواعدة التي حدثت على أرض الواقع، أثق بأننا جميعا نوافق على أن المرحلة الحالية هي من أهم المراحل الحساسة والحاسمة فيما يتصل بالجهود الدولية في الإقليم.

الشخص المتفائل يبحث عن الفرصة الطيبة في كل مصيبة؛ أما المتشائم فيري المصيبة في كل فرصة. وبغية تجنب الوقوع في التباين بين هذين النهجين المثيرين للجدل، نعتقد

أننا عند تقييم الحالة العامة في كوسوفو يجب أن نسلم بأن الوجود الدولي، بكل إخفاقاته الفعلية والمتصورة، حقق نتائج هامة بوضع أسس التحول الديمقراطي في المنطقة. بيد أن الموقف سيظل هشا ومهتزا ما لم يستبدل الإغراء بالدخول في مناورات سياسية داخلية في كوسوفو بإرادة قوية ورؤية استراتيجية لمجتمع متعدد الأعراق يتمكن الجميع من العيش فيه ويتمتعون بالأمن والكرامة.

وتوفر إستراتيجية المجتمع الدولي ''المعايير قبل المركز''، حسبما قال ممثلون كثيرون، الإطار الضروري للعمل الملموس والموجه نحو تحقيق نتائج سعيا لتحقيق هذا الهدف.

ونؤيد تأييدا تاما الجهود التي يبذلها الممثل الخاص، السيد هولكيري الرامية إلى تنفيذ المعايير، وتحسين حكم القانون وتحسين أوضاع الأقليات، وزيادة أعداد العائدين وتعزيز حقوق الأقليات وتعزيز التنمية الاقتصادية.

ونعرب عن الأسف لفساد المرحلة الأولى من أنشطة السيد هولكيري مما يعزى إلى وقوع عدد من الهجمات العنيفة على أعضاء من طائفة صرب كوسوفو وموظفين مسؤولين عن إنفاذ القانون تابعين لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وتدين أوكرانيا وتشجب أعمال الإرهاب التي وقعت في المقاطعة في الأشهر الأخيرة الماضية وتؤكد على أن كل هذه الهجمات الهائجة من الكراهية لن تؤدي إلا إلى تقويض عمليات الاستقرار هناك.

ويتمثل التحدي الرئيسي الذي يواجه شعب كوسوفو في الافتقار إلى حوار محلي فيما بين الأعراق كشرط أساسي لا غنى عنه لتحقيق الاستقرار والإصلاحات المدنية. وتتطلب إجراءات بناء الثقة في المنطقة مشاركة استباقية من جانب كل الأطراف الفاعلة الممكنة، بما فيها مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة، والمجتمعات المحلية، والسلطات الاتحادية في صربيا والجبل الأسود وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والمنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية والمانحين.

وفي ظل هذه الخلفية، يرحب وفدي ببدء حوار مباشر، في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر في فيينا بشأن قضايا عملية تحظى باهتمام مشترك بين بلغراد وبريشتينا كخطوة ضرورية نحو تطبيع علاقاتهما وتعزيز تقدم الإقليم نحو التكامل الأوروبي. إن الدور الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لتسهيل واستهلال هذا الحوار جدير بالثناء التام.

لكننا لا يسعنا إلا أن نعرب عن خيبة الأمل لعدم حضور بعض المحاورين اجتماع فيينا، بالرغم من التزام تسالونيكي. ولذلك، أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين السابقين بالمطالبة من جميع الأطراف على الجانبين كليهما بأن يشاركوا مشاركة تامة وبدون شروط مسبقة في المشاورات التقنية التي توشك الأفرقة العاملة على عقدها على مستوى الخبراء. وينبغي لمؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو أن تدرك أن المشاركة في هذا الحوار تُعد واجباً عليها.

ويتطلب تحقيق الاستقرار السياسي في كوسوفو وجود مؤسسات محلية ديمقراطية مستقرة عاملة. لذلك، من الضروري ضمان أن يتم نقل المسؤوليات غير المقصورة على البعثة والمدرجة في الفصل ٥ من الإطار الدستوري إلى مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة بطريقة فعالة وتدريجية ومنضبطة، وأن تواصل المؤسسات المؤقتة في كوسوفو اعتماد سياسات وسن تشريعات تلبي احتياجات السكان المحليين الملموسة والعاجلة. وفي هذا الصدد، يتعين على بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أن تحتفظ بقدرتها على الإشراف بفعالية على أعمال المؤسسات المؤقتة التي يجري

العمل فيها حاليا والأعمال التي سيجري العمل فيها بعد نقل المسؤوليات، مع احتفاظها بالمسؤولية الكاملة عن المجالات المقصورة عليها.

ولا يزال يتعين عمل الكثير كي يتسنى إنشاء مؤسسات قضائية وهياكل فعالة ومستدامة لإنفاذ القانون في كوسوفو. ويعتقد وفدي أيضا أنه ينبغي بذل جهود إضافية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

ونحن نتطلع أيضا إلى تحسن الوضع الراهن في مجال العودة المستدامة وحقوق الأقليات. وآخر تقييم لحالة الأقليات العرقية في كوسوفو أجرته بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا يبين أن

”التغييرات المذكورة ... ليست، حتى الآن، كافية بقدر يسمح بالقول إن الظروف القائمة ملائمة لعودة الأقليات العرقية على نطاق واسع في المستقبل القريب“.

ومع ذلك، نعتقد أن الجهود المنسقة للوجود الدولي بالتعاون الوثيق مع بلغراد وبريشتينا، سوف توفر، مع هذا، قوة دفع أخرى للتحرك بالعملية إلى الأمام.

وأوكرانيا، باعتبارها ساهما نشطا في تسوية كوسوفو، تؤكد من جديد التزامها بتعزيز السلم والأمن في الإقليم، وبضمان مواصلة استقراره، وإنعاشه، والمصالحة بين الأعراق.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل اليابان.

السيد موتومورا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): شكرا لكم، سيدي الرئيس، على عقدكم هذه الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن المتعلقة بالحالة في كوسوفو. وأشكر السيد هاري هولكيري، الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته الإعلامية الشاملة.

أولا، ترحب اليابان بالحوار المباشر الذي بدأ في فيينا بين ممثلي حكومة جمهورية صربيا، وممثلي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والسلطة في كوسوفو بتاريخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر. ونعتقد أن الحوار هو نتيجة الجهود المخلصة التي بذلتها الأطراف المعنية، وخطوة هامة نحو حل مسألة كوسوفو. ونأمل بقوة أن تبنى الثقة بين الأطراف عن طريق الحوار المستمر، المؤدي إلى اتفاق محدد بشأن المسائل المختلفة التي تواجهها كوسوفو. ونعرب أيضا عن احترامنا وشكرنا العميقين للسيد هولكيري على جهوده الشاقة لبدء الحوار.

وتعتبر الحكومة اليابانية أن مسألة كوسوفو ينبغي أن تحل على أساس القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وسياسة ”المعايير قبل المركز“، ونحث كل الأطراف المعنية على اتباع نهج حذر يتسم بضبط النفس. وفيما يتعلق بسياسة ”المعايير قبل المركز“، باعتبارها الأسلوب الواقعي الوحيد لحل مسألة كوسوفو، قدمت حكومة بلدي في الماضي مساعدة إنسانية ومساعدة لإعادة الإعمار، بلغت حوالي ١٨٧ مليون دولار، في طائفة متنوعة من المجالات، تتضمن عودة اللاجئين، والإسكان والكهرباء.

ونحن نرقب بعناية التطورات فيما يتعلق بكوسوفو، بما في ذلك هذا الحوار المباشر، ونعتزم، بالتعاون مع المجتمع الدولي، الحفاظ على التزامنا بتحقيق استقرار وازدهار منطقة جنوب شرق أوروبا، إدراكا منا أن استقرار الحالة في كوسوفو أساسي لتحقيق ذلك الهدف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل ألبانيا.

السيد نيشو (ألبانيا) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي بأن أعرب عن تهانينا الخالصة لعملكم الممتاز والنتائج التي حققها مجلس الأمن خلال شهر رئاستكم.

يرحب الوفد الألباني بوجود السيد هاري هولكيري، الممثل الخاص للأمين العام، ويتمنى له النجاح في عمله الهام، الذي تلي الجهود الناجحة التي بذلها كل أسلافه: الراحل السيد فييرا دي ميلو، والسيد كوشنر، والسيد هيكرب والسيد ستاينر.

ويثني الوفد الألباني على الأمين العام لتقريره، وعلى الممثل الخاص، السيد هولكيري، للإحاطة الإعلامية التي قدمها اليوم. ونحن نؤكد التزام ألبانيا الشامل والثابت بتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وبالعمل مع كل البلدان في المنطقة لتحقيق الاندماج الديمقراطي التام في الاتحاد الأوروبي ورعاية السلم والاستقرار المستدامين في منطقة البلقان.

وترحب ألبانيا ببداية الحوار بين برشتينا وبلغراد في فيينا، وتشجع على الحوار المستمر بين الأطراف بشأن مسائل التعاون الفني في المجالات ذات الأولوية التي تحددها الأمم المتحدة. ويجب على مؤسسات كوسوفو السياسية أن تتفهم أن عملية التعاون بين الطرفين هي السبيل الوحيد لإقامة مجتمع ديمقراطي ومتعدد الأعراق. وبدء الحوار يدل على شعور كبير بالمسؤولية. وينبغي لمؤسسات كوسوفو الديمقراطية أن تبدأ التحرك بشيء جديد بالتخلص من الكراهية والانقسام الوطني الذي غذته أنظمة دكتاتورية سابقة. والحوار يعني التقدم، وليس الاستسلام. إنه عملية لا تنكر الحقوق المشروعة والعالمية للشعوب في تقرير المصير والاستقلال: بل إن حجة الإقناع والحقيقة التي لا تقبل الجدل تضيفان عليها المشروعية، باعتبارها حقوقا لا يمكن عكس اتجاهها.

ولعل المجتمع الدولي كان بإمكانه أن يزيد الوعي بضرورة الحوار على نحو أفضل لو أن ممثلي مؤسسات كوسوفو شعروا بأنهم شرعيون ومؤهلون لتمثيل بلدهم وممارسة إرادتهم الحرة. وعدم توفر القدرات التنفيذية الكاملة، التي لم تنقل حتى الآن؛ وعدم القدرة على التعجيل بخطى الخصخصة لضمان اقتصاد سوقي حر؛ وعدم توفر إطار قضائي كامل للاقتصاد والإدارة – هذه كلها أثرت نفسيا على إجراء حوار بنّاء وأبطأت خطاه.

لقد أسفرت الحالة السياسية والانتخابات المقبلة في كلا البلدين عن استغلال عملية الحوار لأغراض الخطب السياسية والانتخابية: واستغلت، في حالات كثيرة، لأغراض الدعاية، بإعلان فوز أحد الطرفين على الآخر، في محاولة لإعادة تأكيد السيطرة. وقد أعرب الأمين العام مرارا في تقريره وبحق، عن القلق بشأن بقاء بُنى متوازية في كوسوفو، وضغوط مختلفة لا تزال تعرقل إقامة مجتمع متعدد الأعراق. وسيكون من الصعب تقوية مجتمع متعدد الأعراق إذا لم يكفل طرف واحد بشكل كامل حريات وحقوق الأقليات، واعتقد الطرف الآخر أنه يفكر ويعمل تحت الضغط وكأنه ليس جزءا من المجتمع.

في بعض الحالات، مارس بعض المسؤولين في بلغراد ضغطا على مؤسسات الأمم المتحدة المستغلة للعدالة لمحاكمة زعماء الأحزاب السياسية في كوسوفو الذين كانوا أعضاء في التحالف الدولي ضد نظام ميلوسيفيتش الإجرامي، بينما لم يصدر أبدا اعتذار علني عن الجرائم الشنيعة التي ارتكبت ضد الشعب الألباني في كوسوفو – المقابر الجماعية، والإبادة الجماعية التي وقعت في القرن الماضي. إن الألبان في كوسوفو يمكنهم أن يعفوا، لكن لا يمكنهم أن ينسوا. وينبغي أن تربط البلدين رسائل جديدة من الثقة والائتمان.

وتعتقد ألبانيا أن طلب المجتمع الدولي تنفيذ سياسة ''المعايير قبل المركز'' يتصف بالأولوية بالنسبة لكوسوفو. وتحقيقه سيدل على جدية حكومة كوسوفو بشأن الوفاء بالتزاماتها في المستقبل.

ولقد حث الوفد الألباني مرارا على أن يحضر ممثلو المؤسسات القانونية في كوسوفو المناقشات التي تجري بشأن واجبات مجلس الأمن، والأمور ذات الصلة التي ينظر فيها، حتى يمكنهم أن يتحملوا المسؤولية عن مستقبلهم على نحو أفضل. ويؤسفنا أن نبلغ المجلس بأن مواطني كوسوفو ليسوا وحدهم الذين لا يعلمون عن مواقف مجلس الأمن واتجاهاته إلا عن طريق المقالات والأخبار التي ترد في وسائط الإعلام الحرة، وإنما وزراء الحكومة المؤقتة أيضا. وحضورهم كجزء من وفد الممثل الخاص للأمين العام من شأنه أن يقوي شعورهم بالمسؤولية والتزامهم بالأداء الناجح لبعثة الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نظرا لعدم وجود متكلمين آخرين على قائمتي، أدعو السيد هولكيري إلى الإدلاء بأية ملاحظات أو ردود ختامية قد يرغب في الإدلاء بها ردا على الأسئلة التي طرحت خلال هذا الصباح.

السيد هولكيري (تكلم بالانكليزية): في العرض الذي تقدمت به في مستهل هذه المناقشة، حاولت أن أتبع نصيحة الأخضر الإبراهيمي الذي أوصى بحكمة بالغة، قبل ثلاث سنوات، في تقريره عن إصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بأن ''على الأمانة العامة إبلاغ مجلس الأمن بما يلزم أن يعرفه، لا بما يريد المجلس أن يسمعه (S/2000/P.XII).

وسأحاول أن أجيب عن بعض الأسئلة التي أثارها أعضاء المجلس والمتكلمون الآخرون، حسب ترتيب المتكلمين.

أولا، ألاحظ شواغل باكستان بخصوص مسألة ''المعايير قبل المركز''. إلا أن هذا المفهوم سيظل وجيها في نظري، ما لم يقرر مجلس الأمن خلاف ذلك. ووفقا لما قرره المجلس، أعتزم إتمام نقل المسؤوليات غير المسندة، إلى مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة بحلول نهاية هذا العام. وستبقى المسؤوليات المسندة مسؤولية قاصرة عليّ، ما لم يقرر المجلس غير ذلك. وفي الوقت ذاته، أعتزم إشراك مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في بعض المجالات المسندة، بدون نقلها إليها. وسيتم ذلك عن طريق إنشاء آليات استشارية في مختلف مجالات الإدارة.

وفيما يتعلق بتعقيبات ممثل ألمانيا بخصوص المعايير القياسية، أقول إننا عكفنا على العمل أربعة أشهر بشأن المعايير لجعلها قابلة التطبيق. واستنبطنا أهدافا ومؤشرات محددة. وسوف تسمح المؤشرات بتحديد مستوى الأداء الذي يجب أن تبلغه الأطراف الفاعلة المحلية. وستبقى المعايير والمؤشرات تحت سيطرة المجتمع الدولي وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وفي نيتي أن أستكمل خطة التنفيذ قبل موعد زيارتي المقبلة إلى مجلس الأمن.

وأشار سفيرا إسبانيا والمملكة المتحدة إلى مسألة الفساد. واسمحوا لي بأن أؤكد لهما أن المزاعم تؤخذ مأخذ الجد، وستخضع لتحقيق دقيق وواف. وقد اُتخذت بالفعل تدابير إدارية في هذا الصدد.

وأثار ممثل إسبانيا مسألتين أخريين. وسؤاله الأول، وهو عن الهياكل الموازية، تطرق إليه أيضا ممثل صربيا والجبل الأسود. وتلك الهياكل الموازية ما زالت موجودة في القطاع العام في مجالين: الإدارة وتقديم الخدمات العامة. وهذا أمر يضر بسيادة القانون، ويحول دون إدماج صرب كوسوفو في مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة. وفي الحالة الأولى، سنتصدى بكل حزم لأية محاولات لإقامة إدارة موازية في كوسوفو.

وفي الثانية، ستأخذ بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بنهج تدريجي، فتستعيض، مثلا، عن المدارس والمستشفيات الموازية بهياكل مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة، عندما يكون باستطاعتها تقديم نفس مستوى الخدمات. كما أنني أعالج مسألة الهياكل الموازية أثناء اتصالاتي مع بلغراد. ويتعين على صربيا أن تبدي التزامها بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

المسألة الأخرى التي أثارها ممثل إسبانيا كانت تتعلق بعمليات العودة. ومعدل العودة استمر في التسارع، وبلغ في مجموعه حتى الآن ٢ ٦٥٣ من العائدين، كان منهم ٨٤٥ صربيا. وهذا يصل بالعدد الإجمالي للعائدين إلى ٨ ٧٦٨. وقد زاد عدد صرب كوسوفو العائدين هذا العام بنسبة ٥٠ في المائة عما كان عليه في العام الماضي. ولكن حالة عمليات العودة، بطبيعة الحالة، تتوقف على الظروف الأمنية السائدة على الأرض، وعلى ظروف أخرى ليس بأقلها توافر فرص العمل. وهذا هو السبب في أن من أولويات مهامنا في هذا المجال تحسين البنية الأمنية وتهيئة الظروف الاقتصادية اللازمة على الأرض بالتعاون مع الهياكل الإدارية المحلية.

وطلب ممثل المكسيك مزيدا من المعلومات بشأن مسألتين؛ المسألة الأولى، وهي العفو المتعلق بالأسلحة، لم يحرز فيها نجاح يذكر هذا العام. فعدد الأسلحة التي سُلمت كان متدنيا جدا – ١٥٠ قطعة سلاح أو نحو ذلك. وبالطبع يجب أن نأخذ في الحسبان أنها كانت ثالث عملية من هذا النوع في كوسوفو. ومع ذلك، لا بد من ملاحظة أنه، بالتوازي مع التسليم الطوعي للأسلحة، تواصل قوة كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو اتخاذ تدابير استباقية مثل البحث عن الأسلحة غير المشروعة، وإقامة نقاط تفتيش. وفي الآونة الأخيرة، حققنا نجاحا ملموسا في العثور على أسلحة غير مشروعة.

أما المسألة الأخرى التي أثارها ممثل المكسيك فكانت تتعلق بسجن دوبرافا. ففي ٤ أيلول/سبتمبر قام نزلاء في ذلك السجن، وهو أكبر مرافق الاحتجاز في كوسوفو، باحتلال أحد مباني السجن ووضعوا فيه المتاريس، احتجاجا على الأحوال المعيشية، ورفضوا العودة إلى زنازينهم. وبعد أن حاول حراس السجن دخول المبنى المحتل بقصد إجبار النزلاء على العودة إلى زنازينهم، أشعل السجناء النار في مراتب أسرّتهم. وأدى ذلك إلى وفاة خمسة من المساجين، وإصابة ١٦ من جراء الحريق الذي شب بعد ذلك.

بدأت الشرطة التحقيق في الحادث فورا، وأنشئت لجنة تحريات مستقلة، تتكون من أعضاء دوليين ومحليين، كي تنظر في أسباب الحادث وتقدم توصيات.

وأود أن أؤكد للممثل الدائم لبلغاريا أن قضية فالينتين كروموف لا تزال مفتوحة. وستبلّغ بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو السلطات البلغارية بأية معلومات جديدة تصل إليها.

في الختام، اسمحوا لي أن أقول إن الممثل الدائم لروسيا ومتكلمين آخرين شددوا على ضرورة المضي قدما بنشاط في مجالات أمن الإسكان؛ والقانون والنظام؛ وتحسين ظروف الصرب وسائر المجموعات التي ليست من الأغلبية في كوسوفو؛ وتشجيع العودة. وأود أن أكرر القول إن هذه المواضيع تظل أولوياتي الرئيسية التي يجب أن تتولاها البعثة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعلم أنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس عندما أقول إننا نقدر مثولك أمامنا وتقديم إحاطة لنا هذا الصباح وإجابتك بصورة مباشرة على مختلف الأسئلة التي أثيرت. ونود أن نهنئك على البداية الممتازة التي يبدو أنك بدأت بها اضطلاعك بمسؤولياتك الهامة، ونعلم أن مهمة قيادة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في أيد أمينة للغاية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.